

Distr.: General
19 June 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠

نيويورك، ٥ تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠

دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠٠*

الفصل الأول

الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٠

مقدمة

في أعقاب الانتكاسات الاقتصادية الواسعة النطاق في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، اكتسبت عملية انتعاش الاقتصاد العالمي قوة اندفاع خلال عام ١٩٩٩ ويتوقع أن تزداد العملية توسعا وعمقا في المستقبل القريب. ومن الراجح أن التوسع في عام ٢٠٠٠ سيكون أكثر دينامية مما كان عليه في الفصلين الأخيرين من عام ١٩٩٩، وفي هذه الحالة سيعود نمو الاقتصاد العالمي إلى المستويات التي وصل إليها في منتصف التسعينات. والتوقعات الحالية هي أن يظل معدل النمو بدون تغيير خلال السنوات القليلة القادمة. غير أن بعض حالات اختلال التوازن في الاقتصاد الكلي التي ظهرت أثناء الانتعاش تشكل تهديدا محتملا لهذه التوقعات المواتية وتحتاج إلى معالجة. وبالإضافة إلى ذلك، ففي حين أن توقعات التحسن منتشرة إلا أنها ليست عالمية. ولا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود مستمرة على جميع المستويات للتأكد من أن جميع البلدان والأفراد سيستفيدون من انتعاش النمو. ويمكن أن تساهم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في هذه الجهود غير أن نشر هذه الفوائد في الأماكن التي هي بأمرس الحاجة إليها يتطلب سياسات وطنية مواتية ودعما دوليا.

* سيصدر النص النهائي لـ "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠٠" كمنشور من منشورات الأمم المتحدة للمبيع (رقم المبيع A.00.II.C.1).

تحسن البيئة الدولية

يتوقع أن تزداد سرعة نمو الناتج العالمي الإجمالي من ٢,٧ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، وهذه هي أعلى نسبة وصل إليها منذ عام ١٩٩٦ (انظر الجدول أولاً - ١). وقد بدأت التجارة العالمية، التي أصابها الركود نتيجة للأزمات المالية والتباطؤ الاقتصادي الملازم لها، تنتعش في النصف الثاني من عام ١٩٩٩. ويتنبأ أن تنمو الصادرات العالمية بنسبة تصل إلى حوالي ٨ في المائة في السنة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، مقارنة بنسبة ٤,٨ في المائة في عام ١٩٩٩، ومقارنة حتى بنسبة أقل في عام ١٩٩٨.

الجدول أولاً - نمو الناتج العالمي والتجارة العالمية، ١٩٨١-٢٠٠٠

(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩ ^(أ)	٢٠٠٠ ^(ب)
الناتج العالمي ^(ج)	٢,٩	١,١	١,٩	١,٣	٣,٠	٢,٧	٣,٦	٣,٤	١,٩	٢,٧	٣ ١/٢
في:											
الاقتصادات المتقدمة النمو	٣,٠	١,١	١,٨	٠,٨	٢,٧	٢,٣	٣,٢	٣,٠	٢,١	٢,٦	٣
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	١,٨	٨,٠-	١١,٦-	٦,٧-	٧,١-	٠,٦-	٠,٠	٢,٣	٠,٦-	٢,١	٣ ٣/٤
الاقتصادات النامية	٢,٣	٢,٩	٤,٨	٥,٢	٥,٦	٥,٠	٥,٧	٥,٤	١,٥	٣,٤	٥ ١/٤
التجارة العالمية ^(د)	٤,٥	٤,٣	٥,٧	٤,٦	١٠,٥	٨,٦	٥,٥	٩,٢	٣,٣	٤,٨	٨
بنود للتذكير:											
العالم											
عدد البلدان التي يزداد فيها نصيب الفرد من											
الناتج	..	٧٢	٧٦	٦٧	٩٩	١٠٩	١٢٠	١٢٢	١٠٠	١٠١	١٢٥
عدد البلدان الواردة في العينة	..	١٢٩	١٤٠	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
الاقتصادات النامية											
عدد البلدان التي يزداد فيها نصيب الفرد من											
الناتج	..	٥٧	٥٩	٥١	٦٤	٧٢	٨٠	٧٨	٥٨	٥٨	٧٥
عدد البلدان الواردة في العينة	..	٩٣	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
نمو الناتج العالمي بمعدلات ترجيح تستند إلى											
تكافؤ القوة الشرائية ^(هـ)	٣,٠	١,١	٢,٠	١,٨	٣,٨	٣,٥	٤,١	٤,٢	٢,٤	٣,٣	٤ ١/٤

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

ملاحظة: تعني النقطتان أن البيانات غير متوفرة.

(أ) تقدير جزئي

(ب) تنبؤ يستند جزئياً إلى مشروع "لينك".

(ج) محسوب كمتوسط مرجح لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لفرد في البلدان، حيث تستند الترحيحات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار وأسعار الصرف السائدة في عام ١٩٩٥.

(د) متوسط معدلات نمو حجم الصادرات والواردات للبيانات التاريخية. ولم يستخدم إلا حجم بيانات الصادرات في التقديرات والتنبؤات.

(هـ) باستخدام مخطط بديل لترجيح معدلات النمو الوطني للناتج المحلي الإجمالي، وهو النمو القائم على تكافؤ القوى الشرائية المستخدم في تحويل الناتج المحلي الإجمالي الوارد بالعملة الوطنية إلى دولارات دولية.

وبالنسبة للبلدان والمناطق التي لديها قدرة إنتاج فائضة في قطاعات آخذة في التوسع، أعطى الطلب على صادراتها من البلدان ذات القدرة المحلية الكبيرة على استيعاب الواردات قوة اندفاع حاسمة لانتعاشها. أما بالنسبة للبلدان الأخرى، ولا سيما تلك البلدان التي ما زالت تعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير السلع الأساسية بخلاف الوقود، فلم تستفد من انتعاش التجارة العالمية.

وتعرضت التجارة الدولية لكساد شديد خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ نتيجة لتأثير الأزمات المالية الدولية عليها. واضطر كثير من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية واقتصادات البلدان النامية إلى الحد من وارداته بشكل كبير لأن التدهور المفاجئ في ظروف التمويل الخارجي حتم عليها خفض عجزها الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانخفاض الحاد في قيمة العملات جعل الواردات أغلى ثمنا على المستهلكين المحليين، وخفض الطلب على السلع المصنوعة محليا، بالإضافة إلى تحول الطلب إلى المنتجات المحلية. ونتيجة لذلك، فإن تأثير الأزمات المالية على اقتصاد بعض البلدان التي تمر بأزمات، ابتداء بتايلند، انتقل إلى بلدان أخرى عن طريق التجارة والروابط الدولية الأخرى، وكانت أول البلدان المتأثرة تقع في شرق وجنوب شرق آسيا، وسببت التخفيضات الأولية في الطلب على الواردات عند البلدان التي تمر بأزمات في خفض الصادرات والإيرادات ومن ثم خفض الطلب على الواردات في أماكن أخرى، مما أثر تأثيرا ضارا على الأسعار الدولية للسلع الأساسية، وجعل الأمور تدور في دائرة مفرغة. وكلما كان الاقتصاد العالمي مترابلا ترابطا أكبر، ازدادت الآثار المضاعفة لهذه الاتجاهات. ونتيجة لذلك، انخفضت التجارة العالمية انخفاضا أكبر ولمدة أطول من انخفاض الإنتاج العالمي خلال فترة الانكماش الاقتصادي.

وعندما عاد الإنتاج العالمي إلى الانتعاش في أوائل عام ١٩٩٩، لم تستجب له التجارة الدولية مباشرة. وتخلفت التجارة الدولية حتى النصف الثاني من عام ١٩٩٩. وبالنسبة لكثير من الاقتصادات المتأثرة بالأزمة، كانت الصادرات أحد العوامل الهامة التي ساعدت على انتعاش اقتصادها. ولم يزدد طلبها على الواردات مباشرة بسبب الركود الكبير في القدرة المحلية، وانخفاض قيمة العملات، وإعادة بناء الاحتياطيات من العملات الأجنبية، غير أن هذا الأثر المضاعف تحول في نهاية المطاف إلى عنصر إيجابي. وبفضل تمكن انتعاش الإنتاج العالمي، ينبغي أن يجني عدد متزايد من البلدان والمناطق الفوائد الناجمة عن تعزيز الطلب من خلال التجارة والروابط التجارية الأخرى. وينبغي أن يوفر الانتعاش وقوة الاندفاع الناشئة عن أداء قوي للصادرات، الوسائل التي تسمح باستمرار نمو الاستهلاك والاستثمار المحليين.

وتعزز هذا الأثر المضاعف الموالي من خلال توسُّع التجارة بفضل وصول معظم أسعار السلع الأساسية بخلاف الوقود إلى أدنى مستوى لها. غير أن أسعار الوقود ارتفعت ارتفاعاً حاداً ويُتوقع أن تظل نسبياً عالية في عام ٢٠٠٠ (انظر الفصل الثاني).

وتتحسن إمكانية عدد متزايد من الاقتصادات السوقية الناشئة في الحصول على تمويل دولي. وازداد بالكاد صافي تدفقات رأس المال الخاص إلى الأسواق الناشئة في عام ١٩٩٩ من المستويات المنخفضة التي بلغها في عام ١٩٩٨، عندما تقلصت التدفقات إلى أقل من نصف الحد الأقصى الذي وصلت إليه في فترة ما قبل الأزمة، ولكن التدفقات عادت تنتعش بصورة متواضعة منذ منتصف عام ١٩٩٩. وبفضل استمرار تحسن شعور المستثمرين الدوليين تجاه الأسواق الناشئة، يُتوقع أن يزداد صافي تدفقات رأس المال الخاص في عام ٢٠٠٠. وستتم هذه الزيادة بصفة رئيسية بفضل الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وتعزيز تدفق حقيبة الأوراق المالية، وانتعاش الاقتراض من غير المصارف بصورة متواضعة (انظر الفصل الثاني). وفي عام ١٩٩٩، سجلت الاقتصادات السوقية الناشئة تدفقا كبيرا في الاقتراض من المصارف التجارية، وعلى الأرجح أن يستمر ذلك في عام ٢٠٠٠، نظرا لأن المؤسسات المالية في البلدان التي سبق أن مرت بالأزمات خفّضت التزاماتها المالية لدى المصارف الأجنبية. ويُتوقع أيضا أن ينخفض صافي التدفقات الرسمية، نظرا لأن معظم البلدان التي تأثرت تأثرا عميقا بالأزمات المالية تسدد قيمة المساعدة الطارئة التي حصلت عليها في ذلك الوقت.

وبالإضافة إلى استقرار معظم الأسواق المالية الناشئة، وتحسُّن شعور المستثمرين، انخفض الثمن الإضافي للمخاطرة بالنسبة لهذه الاقتصادات منذ منتصف عام ١٩٩٩، كما يتضح ذلك من انخفاض الفرق بين أسعار السندات السيادية في الأسواق الناشئة وأسعار سندات الخزنة في الولايات المتحدة (انظر الفصل الثاني). وبالنسبة لمعظم الاقتصادات السوقية الناشئة في آسيا، عاد الآن الفرق في الأسواق الثانوية إلى المستويات التي كان عليها قبل إعلان الاتحاد الروسي عجزه عن السداد في آب/أغسطس ١٩٩٨. وانخفض أيضا الفرق بالنسبة للمقترضين من أمريكا اللاتينية، على الرغم من بقاءه في مستوى أعلى بكثير من المستويات التي كان عليها قبل وقوع الأزمة. غير أن مستوى الفرق بالنسبة للاتحاد الروسي لا يزال تعجيزيا، ولكن يُتوقع أن ينخفض على المدى القريب.

وعلى الرغم من توقُّع عودة تدفقات رأس المال إلى الارتفاع، لا يزال التمويل الخارجي يشكل عاملا رئيسيا يقيد قابلية استمرار النمو الاقتصادي القوي على المدين المتوسط والطويل في معظم الاقتصادات السوقية الناشئة. وعلى الرغم من أنه يُتوقع أن يستمر

تقلص الفرق في أسعار الفوائد في عام ٢٠٠٠، فإن أية بلبلية رئيسية في الأسواق المالية في البلدان المتقدمة النمو، مثل حدوث تصحيح كبير في أسواق الأوراق المالية، أو زيادات كبيرة في أسعار الفوائد، يمكن أن يؤثر تأثيرا ضارا على شعور المستثمرين تجاه الأسواق الناشئة. وهذا من شأنه أن يزيد الفرق في أسعار الفوائد، ويؤثر في حجم وتكوين واتجاه تدفقات رأس المال نحو الاقتصادات السوقية بشكل رئيسي.

وعلى الرغم من هذه التحسنات المختلفة في البيئة الدولية، ما زال يتعين على كثير من البلدان أن تشارك في الانتعاش أو أن يعود التوسع الاقتصادي إلى المستويات التي كان عليها قبل وقوع الأزمة. ولا تزال أنماط النمو بين مجموعات من البلدان وداخل كل مجموعة من هذه المجموعات العريضة متباينة في عام ١٩٩٩. وبالإضافة إلى ذلك، ففي حين أن جميع البلدان المتقدمة النمو سجلت أرباحا فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٩، ما زال عدد البلدان النامية التي سجلت انخفاضا في ناتج الفرد ٣٧ بلدا (مما مجموعه ٩٥ بلدا يتم مراقبتها مراقبة منتظمة) (انظر الجدول أولا - ٢). غير أن نسبة السكان الذين يعيشون في البلدان النامية التي حقق نصيب الفرد فيها نموا ازدادت من حوالي ٧٤ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى حوالي ٧٨ في المائة في عام ١٩٩٩.

الجدول أولاً - ٢ البلدان النامية: نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي موزعاً بحسب المناطق، ١٩٩٧-٢٠٠٠

عدد البلدان التي يتم رصدها	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩ ^(أ)	٢٠٠٠ ^(ب)	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتجاوز ٣ في المائة
تواتر ارتفاع وانخفاض نصيب الفرد من الإنتاج (عدد البلدان)	١٧	٣٧	٣٧	٢٠	٣٣	٢٤	٢١	٢٩	انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
البلدان النامية	٩٥								
في:									
أمريكا اللاتينية	٢٤	٢	٨	١٢	٤	٨	٥	٧	
أفريقيا	٣٨	٨	١٣	١٢	٧	١٠	٦	١٠	
شرق وجنوب آسيا	١٨	٣	٩	٢	١	١٢	٦	١١	
غرب آسيا	١٥	٤	٧	١١	٨	٣	٢	١	
بنود للتذكير									
أقل البلدان نمواً	٤٠	٨	١٦	١٦	١٤	١٠	٩	٨	
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣١	٥	١٠	٩	٦	٨	٤	٧	
النسبة المئوية للسكان	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتجاوز ٣ في المائة
البلدان النامية	٩٥	٩,٤	٢٥,٧	٢١,٩	٧,٤	٧٠,٧	٦١,٠	٥٨,٠	٦٣,٣
في:									
أمريكا اللاتينية	٢٤	٢,٠	٥٥,١	٦٥,٠	٥,٣	٣٧,٦	٢٢,٦	٥,٨	٢٧,٦
أفريقيا	٣٨	٢٢,٣	٤٨,١	٣٥,٧	٢٢,٤	١٨,٩	٢٥,٠	١٥,٧	٢٥,٦
شرق وجنوب آسيا	١٨	٦,٨	١٣,٦	٦,٧	٠,٠	٩٠,٩	٧٩,٣	٨٠,٣	٨٢,٦
غرب آسيا	١٥	١٨,٥	٥٢,٣	٨٦,٨	٥٩,٦	٣٦,٩	١٥,٨	٩,٧	٩,٤
بنود للتذكير:									
أقل البلدان نمواً	٤٠	١١,٣	٣٢,٨	٣٢,٩	٢٩,٦	٣٠,٥	٣٣,٠	٢٤,٣	٤٢,٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣١	٢٣,١	٤٢,٤	٤٠,٠	٢٨,٩	١٤,٨	١٨,٩	٩,٦	١٩,٦

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التقديرات والاستقاطات السكانية

الواردة في النشرة World Population Prospects: The 1998 Revision Vol.I, Comprehensive Tables

(United Nations publication, Sales No. E.99.XIII.9).

تقديرات أولية.

(ب) تنيؤ يستاند جزئيا إلى مشروع "لينك".

وقد ظل الأداء الاقتصادي القوي للولايات المتحدة الأمريكية لزهاء عقد من الزمن عنصرا هاما آخر وراء تعزيز الاقتصاد العالمي. وكان الطلب بوجه عام في الولايات المتحدة مدفوعا أساسا بالاستهلاك والاستثمار المحليين وشكل بالتالي جذبا إيجابيا للطلب الخارجي بالنسبة إلى عدد من البلدان الأخرى. ورغم أن "الاقتصاد الجديد" (انظر أدناه) قد يكون رفع النسبة التي يستطيع تحملها في نموه، فمن غير المرجح أن تكون الولايات المتحدة قادرة على مواصلة تقديم حافز خارجي على المدى المتوسط بالقدر الذي قدمته في السنوات الأخيرة.

وتكمن القوة الكبيرة التي ظلت على المدى البعيد وراء الانتعاش الاقتصادي العالمي الراهن، ولا سيما انتعاش الولايات المتحدة، في انتشار التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات سواء من حيث العمق أو الاتساع. وشهد العديد من الاقتصادات، التي تدفعها الابتكارات المتسارعة في هذه القطاعات، بما فيها الحواسيب الشخصية، والإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية، زيادة ملحوظة في نفقات الاستثمار في المعدات والبرامجيات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الوقت الحاضر، تظل الولايات المتحدة، التي تنصدر العديد من قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هي الوحيدة التي أصدرت إحصاءات اقتصادية محلية تبين على نحو مقنع ما أحدثته ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أثر ملحوظ على الإنتاجية. وقد أثار هذا عددا من التساؤلات بشأن خلق "اقتصاد جديد" وبوجه خاص ما يتصل باستدامة قوة نمو الإنتاجية؛ وإمكانية اتساع الاقتصاد الجديد ليشمل اقتصادات أخرى، وهو ما يمكن أن يغير إلى حد بعيد معالم قوة النشاط الاقتصادي في العالم بأكمله. وتُعالج هذه المسائل في مرفق هذا الفصل.

نمو الاقتصاد العالمي

لم تنحرف الاتجاهات الاقتصادية العالمية الكبرى كثيرا عن الاتجاهات التي توقعها العرضان العامين الأخيران اللذان أعدتهما الأمانة العامة للأمم المتحدة^(١). غير أنه يجب التشديد على ثلاثة فوارق. أولاها، أن تقييد السياسات المالية في العديد من البلدان المتقدمة النمو كان أقوى وأسرع مما كان متوقعا. وينبع ذلك من تسارع النمو في الولايات المتحدة ومن إحساس المصارف المركزية في بلدان أخرى متقدمة النمو بالحاجة إلى أن تعمل إلى حد ما على الأقل على مضاهاة الزيادات في أسعار الفائدة التي اعتمدها مصرف الاحتياطي

(١) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٩ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.99.II.C.1 وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمانة العامة للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الحالة الاقتصادية في العالم وتوقعاتها، ٢٠٠٠)، (نيويورك، ٢٠٠٠)، مستنسخة.

الاتحادي نتيجة لذلك. وثانيها أن أسعار النفط ارتفعت إلى مستويات أعلى كثيرا مما كان متوقعا. وثالثها، أن أثر مشكلة تحويل تواريخ الحواسيب لعام ٢٠٠٠ كان أقل كثيرا مما كان متوقعا بصفة عامة.

واحتلت الاقتصادات المتقدمة النمو مركز الصدارة في ما تحقق من تحسن في الاقتصاد العالمي حاليا. ويُتوقع أن تكون نسب النمو في الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة ٣ في المائة في عام ٢٠٠٠، بعد أن كان ٢,٦ في المائة عام ١٩٩٩. والسمة المشتركة لهذه الاقتصادات هي تسارع الإنفاق في مجال الاستثمار في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي معدات وبرامجيات هذه التكنولوجيات في العديد من القطاعات الأخرى. وأصبح عنصر الطلب هذا، بصورة مطردة أشد القوى الحيوية الدافعة للطفرة التي حدثت في هذه الاقتصادات، وبصفة استثنائية في الولايات المتحدة.

فالأداء الاقتصادي للولايات المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية لم يُشهد له مثيل في تاريخه الحديث. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، سجل الاتجاه التصاعدي رقما قياسيا لأطول فترة من الانتعاش الاقتصادي المتواصل - وهي ١٠٩ شهور دون انقطاع. وما أذهل المراقبين وواضعي السياسات ليس طول فترة الانتعاش الاقتصادي الحالي للولايات المتحدة بل وقوة هذا الانتعاش، إلى جانب انخفاض معدلات البطالة. ومما يبعث على الدهشة بصفة خاصة تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي ليلعب نسبة سنوية قدرها ٧,٣ في المائة خلال الفصل الأخير من عام ١٩٩٩ وتحقيق أداء قوي آخر (٥,٤ في المائة بالمعدل السنوي) في الربع الأول من عام ٢٠٠٠. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، لم تظهر في أفق هذه الدورة "الشائخة" أي إشارة من الإشارات التقليدية ببلوغ دورة الأعمال التجارية منتهاها.

وتضع شحة فرص العمل السائدة في سوق العمالة السياسات النقدية المتشددة في الولايات المتحدة، إلى جانب أوجه الاختلال الخارجية المتراكمة التي يلزم احتواؤها، قيودا على استمرار هذا النمو السريع. غير أنه لا توجد إشارات ذات دلالة بحدوث هبوط وشيك وحاد في النشاط الاقتصادي. وبناء على السياسات الحالية، يُتوقع أن تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد ٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ و ٣,٧٥ في المائة في السنة التي تليها.

ويتوقع أن يشهد العديد من الاقتصادات الأخرى المتقدمة النمو نموا في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ يتجاوز ٣ في المائة. وفي منطقة اليورو ومنطقة الاتحاد الأوروبي الأوسع، بدأ الانتعاش الاقتصادي يكتسب زخما منذ النصف الثاني من عام ١٩٩٩، تدفقه الصادرات وطلب داخلي قوي، بعد أن اعتوره ضعف واضح في نهاية عام ١٩٩٨ وبداية عام ١٩٩٩. ويتوقع أن يستمر الطلب الخارجي القوي بالنسبة للاتحاد الأوروبي بفضل اتساع نطاق

الانتعاش في العالم وبسبب تمتع صادرات أعضاء الاتحاد النقدي بقدرة على المنافسة ناتجة عن ضعف اليورو مقابل دولار الولايات المتحدة. والنمو في الاقتصادات الأوروبية الأخرى المتقدمة النمو قوي أيضا.

وفي المقابل يظل الاقتصاد الياباني متباطئا، نظرا إلى أن التدابير الواسعة النطاق التي اتخذتها الحكومة لحفز الإنفاق خلال السنوات الماضية قد فشلت إلى حد الآن في وضع كل من الطلب على الاستهلاك أو الاستثمار الخاصين على مسار قائم بذاته. ورغم حدوث طفرة من التفاؤل في بداية السنة، فقد سجل اليابان انتعاشا اقتصاديا لا يتجاوز ٠,٣ في المائة في عام ١٩٩٩ بأكمله، بعد حدوث انكماش بلغت نسبته ٢,٥ في المائة في العام السابق. ولا يتوقع أن يرتفع إجمالي ناتجه المحلي إلا بنسبة ١ في المائة في عام ٢٠٠٠ وبنسبة ٢ في المائة في السنة التالية. وتعود هذه النظرة المتشائمة في قسط كبير منها إلى حالات عدم اليقين النابعة من وتيرة ومسار عملية إعادة هيكلة الشركات الجارية رغم أن الدين العام الكبير والمتعاظم المسيطر على البلد ظل يعتم الأفق.

وأصبحت التوقعات الاقتصادية لأغلبية الاقتصادات النامية تبعث على تفاؤل أكبر. ذلك أن ما أحرز من تقدم في الإصلاحات الاقتصادية المحلية، رغم تفاوته من بلد إلى آخر، وتحسن البيئة الدولية، لا سيما أسعار السلع التي أصبحت أقل سوءا مما كانت عليه والأسواق المالية العالمية التي أصبحت أكثر استقرارا، أسهم في تحسين الحالة. فبعد عامين من تباطؤ النشاط الاقتصادي، يتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة البلدان هذه من ٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٥,٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ وإلى ٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠١، وتلك عودة إلى معدلات ما قبل الأزمة (انظر الجدول ألف - ٤). ومما له أهميته من المنظورين المحلي والعالمي، أن أكبر اقتصادين ناميين يضمنان أكبر عدد من فقراء العالم، وهما الصين والهند، يحققان نموا يتراوح بين ٦ و ٧ في المائة ويتوقع أن يحافظا على ذلك النمو في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١.

ويتوقع أن تبلغ نسبة النمو لدى الاقتصادات النامية في جنوب وشرق آسيا نحو ٦,٥ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، مقارنة بـ ٦,٢ في المائة في عام ١٩٩٩. وانتعش معظم الاقتصادات التي تأثرت بالأزمة في شرق آسيا بمعدلات قوية، واحتلت جمهورية كوريا مركز الصدارة في هذه المجموعة مسجلة نموا قياسيا قدره ١٠,٧ في المائة في عام ١٩٩٩. وكان أداء الاقتصادات الأخرى في المنطقة جيدا أيضا، باستثناء إندونيسيا التي لم تباشر بعد مسار انتعاش قوي؛ وقد يحدث ذلك عام ٢٠٠٠، بعد ركود فعلي في عام ١٩٩٩.

وتتبع قوة وسرعة عمليات الانتعاش هذه من السياسات المحلية الحافزة وأوجه التحسن في التجارة الدولية. ونظرا إلى أن انتعاش هذه الاقتصادات يقضي على ما تولد خلال الأزمات من ركود في القدرة الإنتاجية، فمن المرجح أن يتخذ النمو طابعا معتدلا. وفي حين يتوقع أن يظل الطلب الخارجي نشطا في السنوات القادمة، فإنه لا يمكن لحافز السياسات في مجال الاقتصاد الكلي أن يستمر إلى ما لا نهاية. وتحقيق مزيد من الانتعاش الاقتصادي في هذه البلدان يتوقف بصفة حاسمة على الاستثمار في الهياكل الأساسية وفي التعليم وعلى الاستثمار من جانب القطاع الخاص. ويكيف بعض هذه الاقتصادات نفسه على نحو يمكنه من الاستفادة من ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما في أشباه الموصلات وفي معدات وبرامجيات حاسوبية أعم. وينبغي أن تشكل الفجوات التكنولوجية في هذه الاقتصادات، مقارنة بالاقتصادات المتقدمة النمو الرائدة، حافزا على الاستثمار ومن ثم على النشاط الاقتصادي لفترة من الوقت مستقبلا.

ويتوقع حدوث انتعاش اقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. فبعد حدوث انكماش فعلي في عام ١٩٩٩، يتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي نموا قدره ٣,٧٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، وأن يتسارع أكثر ليسجل ٤.٢٥ في المائة في عام ٢٠٠١. ويعود التباطؤ الذي حدث في عام ١٩٩٩ إلى الانكماش الذي شهدته عدة بلدان خلال النصف الأول من تلك السنة. ولهذه التجارب الانكماشية أسباب مختلفة، منها الأزمة التي حدثت في البرازيل في بداية السنة، وانكماش التجارة داخل الأقاليم وغيرها من أشكال التجارة الأخرى بسبب نقص الطلب وضعف أسعار السلع غير النفطية، وتشديد شروط التمويل، وما استوجبه ذلك من استجابات مؤقتة للسياسات المحلية التقييدية. وكان أداء المنطقة، رغم تعاضده بالنسبة إلى العديد من الاقتصادات، لا سيما في أمريكا الجنوبية، أفضل مما كان يُخشى وقوعه نظرا إلى أن البرازيل تمكنت من تفادي انكماش اقتصادي حاد كان متوقعا حدوثه على نطاق واسع وحقت المكسيك وأكثرية بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي نموا قويا نسبيا.

وبفضل تحقيق نمو أقوى وتحسن الظروف المالية الخارجية بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية، يُتوقع أن تحدد الصادرات والاستثمارات سرعة النمو في المنطقة. غير أنه يمكن أن يؤدي ارتفاع مستويات البطالة وتشديد الشروط في تقديم الائتمان في العديد من الاقتصادات إلى إعاقة نمو الطلب على الصعيد المحلي. ومن المرجح أن يؤدي خفض النفقات، وأوجه عدم اليقين بشأن الحالة السياسية والاضطرابات الاجتماعية التي تشهدها بعض الاقتصادات إلى إعاقة النمو.

وتحسنت التوقعات بالنسبة لمستقبل الاقتصادات في أفريقيا وغرب آسيا بصفة عامة، غير أن مستويات الأداء الاقتصادي تباينت كثيرا. ففي حين استفادت الاقتصادات المصدرة الصافية للوقود في هذه المناطق من الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط، فإن البلدان المنتجة للسلع غير النفطية واجهت ظروفًا أقل حظوة. وحتى بالنسبة إلى الاقتصادات المنتجة للنفط، فإن الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط عام ١٩٩٩ أفاد في المقام الأول الإيرادات المالية والموازن الخارجية؛ وكان إسهامه المباشر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل كثيرا، ويعود ذلك إلى أمور منها انخفاض إنتاج النفط. ورغم ما كان متوقعا حدوثه من اعتدال في أسعار النفط في نهاية عام ٢٠٠٠ وفي عام ٢٠٠١ (انظر الفصل الثاني)، يُتوقع أن يتسارع النمو في غرب آسيا من ٠,٥ في المائة وهي النسبة المسجلة لعام ١٩٩٩ إلى ٤ في المائة عام ٢٠٠٠ و ٤,٧٥ في المائة عام ٢٠٠١.

وعقب النمو البطيء في أفريقيا في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، يتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٢٥ في المائة عام ٢٠٠٠ و ٤,٥ في المائة عام ٢٠٠١؛ وينطبق هذا التوقع أيضا على أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء جنوب أفريقيا)، مما يشير إلى حدوث تحسن بما يقرب من ١,٥ في المائة سنويا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تلك المنطقة دون الإقليمية، رغم أن أداء البلدان يظل متباينا على نحو كبير.

وكانت التطورات الأخيرة في منطقة بحر البلطيق وأوروبا الوسطى والشرقية، ورابطة الدول المستقلة، إيجابية، مشيرة إلى توقعات متفائلة معتدلة بالنسبة للمجموعة. ويُتوقع أن يبلغ معدل النمو ٣,٧٥ في المائة عام ٢٠٠٠، مقارنة بـ ٢,١ في المائة عام ١٩٩٩. وتشهد اقتصادات منطقة بحر البلطيق وأوروبا الوسطى انتعاشا أكيدا، تدعمه زيادة الصادرات، وارتفاع الاستثمار، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. غير أن الظروف في بلدان أوروبا الجنوبية والشرقية تظل غير مواتية. وبالنسبة إلى المجموعة ككل، يتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي من ١,٢ في المائة عام ١٩٩٩ إلى ٤ في المائة عام ٢٠٠٠ و ٤,٥ في المائة عام ٢٠٠١.

وتبين أن أداء الاقتصاد الكلي للاتحاد الروسي في عام ١٩٩٩ كان أفضل مما كان متوقعا خلال معظم عام ١٩٩٩، بفضل زيادة الإيرادات النفطية والميزات التنافسية التي تمتع بها المنتجون المحليون نتيجة التخفيض الحاد في قيمة الروبل في آب/أغسطس ١٩٩٨. ويتوقع أن يواصل البلد نموه في المدى القريب، بتسارع تبلغ نسبته ٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ بعد أن كانت ٣,٢ في المائة عام ١٩٩٩ (انظر الجدول ألف - ٣). وينبغي أن يستمر ذلك في توليد آثار ملائمة للبلدان المجاورة التي لا تزال تعتمد على الاتحاد الروسي في

قسط كبير من طلبها الخارجي. غير أن توسيع نطاق الأداء المتوقع للاتحاد الروسي في الآونة الأخيرة ليصبح انتعاشا مستداما على المدى الطويل، يظل متوقفا إلى حد بعيد على اضطلاع البلد بعدد من الإصلاحات الهيكلية الجذرية. ويشكل إدخال هذه الإصلاحات تحديا هائلا في حد ذاته، وتزداد مهمة صانعي السياسات تعقيدا نظرا إلى أن العديد من التحديات السياسية والاجتماعية الهائلة تستلزم المعالجة في انتظار أن تفضي الإصلاحات إلى تحقيق فوائد من حيث ارتفاع مستوى الدخل واستدامة النمو.

لا يزال التضخم تحت السيطرة

رغم تسارع نمو ناتج النمو والارتفاع الحاد في أسعار النفط، فقد ظل التضخم عالميا تحت السيطرة في عام ١٩٩٩. ولا يزال التضخم البادي على المدى القصير غير مضر، رغم بعض التسارع الطفيف فيه في نهاية عام ١٩٩٩ وبداية عام ٢٠٠٠. غير أن اتجاهات التضخم في جميع البلدان هي إلى حد بعيد غير متجانسة.

ويبدو أن تراجع التضخم الذي لوحظ في الاقتصادات المتقدمة النمو خلال العقد الماضي قد انتهى. وقد اقتربت معظم بلدان هذه المجموعة من استقرار الأسعار في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، ولكنها شهدت بعد ذلك ارتفاعا طفيفا في معدلات التضخم (انظر الجدول ألف - ٨). وبينما أخذت مؤشرات التضخم العامة في الارتفاع في بعض هذه الاقتصادات بصورة ملحوظة في بداية عام ٢٠٠٠، بسبب ارتفاع أسعار الطاقة بصورة رئيسية، فقد ظلت مؤشرات التضخم الأساسي، التي لا تشمل أسعار الغذاء والطاقة، منخفضة. وهذا يشير إلى أن الزيادة في أسعار الطاقة لم تؤثر بعد على أسعار السلع والخدمات الأخرى. وإثر الانخفاض الطفيف في أسعار النفط، خفّت الضغوط التي تعكس زيادة أسعار النفط، خاصة فيما يتعلق بالتفاوض بشأن الأجور. بيد أنه إذا أدت المفاوضات اللاحقة بشأن الأجور وتعديلات الأسعار إلى معالجة التدهور في الدخول والأرباح الحقيقية الناجم عن ارتفاع أسعار الطاقة، فإن ذلك قد يعطي دفعة ملموسة لحدوث التضخم.

ويتوقع أن يواصل العديد من العوامل التي عملت معا في الماضي لكبح جماح التضخم في الاقتصادات المتقدمة النمو ممارسة مفعوله، على الأقل خلال السنوات القليلة القادمة. وتشمل هذه العوامل السياسات المالية المنضبطة، وزيادة التنافس الدولي، والسياسات النقدية اليقظة. وقد أدى ضيق أسواق العمل في بعض الاقتصادات، خاصة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وأمريكا الشمالية، إلى ظهور ضغوط تضخمية أعلى إلى حد ما على هيئة ارتفاع في الأجور الإسمية في بعض القطاعات. بيد أن تحسن الإنتاجية نتيجة لزيادة التقدم التكنولوجي من المرجح أن يؤدي إلى عدم انفلات

تكاليف وحدة العمل، وبالتالي الحد من التضخم. ونتيجة لذلك، يتوقع ألا ترتفع معدلات التضخم في معظم الاقتصادات المتقدمة النمو إلا بدرجة طفيفة، من أقل من ٢ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى أعلى من ٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، ولكنها من المتوقع أن تظل أقل من ٣ في المائة في كل البلدان.

ولا يبدو أن معدلات التضخم المتوقعة هذه تشكل تهديدا كبيرا للاستقرار الاقتصادي. ومع ذلك، فإنه رغم أن وظيفة استجابة السلطات النقدية في البلدان الرئيسية غير موضحة في قواعدها المعلنة للجمهور، فإن معدلات التضخم تقترب من النقطة التي تتطلب اتخاذ إجراء في مجال السياسات. وقد اتخذت السلطات النقدية في عدد من البلدان إجراءات وقائية في أواخر عام ١٩٩٩ وأوائل عام ٢٠٠٠ لتفادي أي ارتفاع ملحوظ في معدل التضخم. وإلى حد كبير، يمثل تسارع معدل التضخم حتى الآن توقعا وليس ظاهرة واضحة في مؤشرات التضخم الواردة في التقارير.

ويتوقع أن يواصل معدل التضخم انخفاضه في عام ٢٠٠٠ في عدد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ويتوقع أن تقوم الاقتصادات التي لديها معدلات تضخم مؤلفة من رقمين في عام ١٩٩٩، مثل الاتحاد الروسي وتركيا وعدد قليل من بلدان أمريكا اللاتينية، بالحد من معدل التضخم. بيد أنه بالنسبة للدول النامية ككل، يتوقع أن يرتفع معدل التضخم ارتفاعا طفيفا في عام ٢٠٠٠ من نسبة الـ ٧ في المائة المقدرة في عام ١٩٩٩، وذلك أساسا بسبب مواصلة تعديل مستوى الأسعار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك في غرب آسيا (انظر الجدول ألف - ١٠). ومن ناحية أخرى، يتوقع أن يتراجع معدل التضخم في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى مستويات عام ١٩٩٨ - أي بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا في المتوسط. وقد زاد معدل التضخم في بلدان رابطة الدول المستقلة إلى أكثر من الضعف في عام ١٩٩٩ وذلك بسبب ما حدث من تدهور في عدد من الدول ولكنه يتوقع أن يقل إلى حوالي ثلث ذلك المستوى في عام ٢٠٠٠.

وقد نجح العديد من الاقتصادات السوقية الناشئة في تخفيض التضخم في عام ١٩٩٩. ويتضح ذلك بصفة خاصة في آسيا، حيث انخفض التضخم بصورة واضحة في عدد من الاقتصادات بسبب الطاقة الفائضة والتنافس العالمي، وفي بعض الحالات، بسبب زيادة قيمة العملات التي كانت قد انخفضت انخفاضاً حاداً خلال فترة الأزمة. وقد سجلت معظم الاقتصادات الآسيوية معدل تضخم صفري تقريبا في عام ١٩٩٩. ومع استنفاد القدرات الضعيفة، من المرجح أن تؤدي مواصلة التوسع الاقتصادي في عدد من الاقتصادات السوقية

الناشئة إلى زيادة الضغوط التضخمية في بعض الحالات، رغم أن التضخم لا يتوقع أن يشكل مشكلة رئيسية في هذه البلدان في الأجل القريب.

وسبب انخفاض الطلب الفعلي تضخما عكسيا طفيفا في عدد قليل من الاقتصادات في عام ١٩٩٩، وبخاصة في الأرجنتين والصين وهونغ كونغ والمنطقة الإدارية الخاصة من الصين واليابان. وعكس ذلك نوعا ما من الانفراج، خاصة منذ بداية عام ٢٠٠٠، نتيجة لسياسات التنشيط الاقتصادي وازدياد سرعة الأنشطة الاقتصادية.

تحسين التوقعات المتعلقة بالعمالة

لقد تحسنت أسواق العمل العالمية وإن كان بسرعة أقل من تحسن الناتج العالمي وذلك لأن الطلب على القوى العاملة يرتفع عادة بعد فترة من حدوث التوسع الاقتصادي. ويشير استشراف المستقبل، بصفة عامة، إلى حدوث تحسن مطرد في العمالة، رغم وجود تباينات حادة في أسواق العمل في البلدان المختلفة وفيما بين المجموعات الإقليمية.

وفي الولايات المتحدة، انخفضت البطالة إلى مستويات لم تشهدها منذ نهاية الستينات (انظر الجدول ألف - ٧). وفي المقابل، استمر معدل البطالة في اليابان في الازدياد، في ظل اقتصادها شبه الراكد. ويبدو أنه لا بد من الاستغناء عن مزيد من الموظفين لكي يستمر ما هو مطلوب من إعادة تشكيل القطاع المالي وإعادة تشكيل المؤسسات.

وفي أوروبا الغربية، كان هناك تحسن مطرد في معدلات البطالة ويتوقع تحقيق مزيد من التحسن. وبنهاية عام ١٩٩٩ انخفضت البطالة في منطقة اليورو (العملة الأوروبية) إلى أقل من ١٠ في المائة للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٢. وتشير توقعات اللجنة الأوروبية إلى أن الاتحاد الأوروبي سيتمكن من إيجاد ٤ ملايين وظيفة جديدة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، مما سيؤدي إلى تخفيض البطالة من ١٦,٣ مليون في نهاية عام ١٩٩٩ إلى ١٤,٤ مليون بنهاية عام ٢٠٠١. بيد أن البطالة في أوروبا الغربية من المرجح أن تظل أعلى من ٨ في المائة لعدة سنوات. ويؤكد التحسن القليل نسبيا الذي تشير إليه هذه الأرقام أن التحسن الدوري الجاري لا يستطيع أن يحل المشاكل الهيكلية التي تميز أسواق العمل الأوروبية. ولذلك ينبغي أن تظل إصلاحات سوق العمل ضمن أولويات الاهتمامات في مجال السياسات. ويبدو أن إحراز تقدم على المدى المتوسط أمر ممكن التحقيق، بالنظر إلى الالتزامات التي أعلنت مؤخرا في مجال السياسات^(٢).

(٢) أولت دورة الربيع الاستثنائية لمجلس الاتحاد الأوروبي (لشبونة، ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠) اهتماما للسياسات الرامية إلى إيجاد وظائف وتحسين نوعية العمالة.

لقد وصل الارتفاع في معدل البطالة الناجمة عن الأزمة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى القمة في بعض الحالات وأخذت في الانخفاض في حالات أخرى. ففي الاقتصادات النامية الآسيوية، يتوقع أن يؤدي التوسع الاقتصادي القوي إلى استمرار تخفيض معدل البطالة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. بيد أن معدلات البطالة في الاقتصادات التي تأثرت بالأزمة ما زالت أعلى من مستوياتها قبل الأزمة. وفي أمريكا اللاتينية ما زالت البطالة في بعض البلدان تواصل الارتفاع، بينما ما زالت مستويات البطالة في القطاع الرسمي في أفريقيا عالية. ويتوقع أن يؤدي استمرار إعادة تشكيل المؤسسات إلى تقليل التحسن في العمالة في الأجل القريب.

وفي الصين ارتفعت حالات تسريح العمال من المؤسسات المملوكة للدولة في عام ١٩٩٩، مما نتج عنه مجموع تراكمي صاف قدره ٦,٥ مليون من أولئك الأفراد الذين لم يجدوا فرصة لإعادة التوظيف الرسمي. وما زالت مواصلة إعادة تشكيل المؤسسات المملوكة للدولة تمثل أولوية عالية في مجال السياسات الرامية إلى تحديث الاقتصاد الصيني؛ وسيعزز انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية هذه الحاجة. ولذلك لا بد أن يتوقع استمرار الاستغناء عن قدر كبير من العمالة من المؤسسات المملوكة للدولة.

ومع تزايد التنافس الدولي في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبح النقص في العمالة الماهرة مشكلة هيكلية عامة لكل من الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية. وقد خففت عدة بلدان متقدمة النمو سياساتها المتعلقة بالهجرة باستحداث نظام حصص نسبية خاصة للهجرة المؤقتة لأخصائيي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل ألمانيا والولايات المتحدة) أو بالتفكير في استحداث مثل هذا النظام (مثل المملكة المتحدة). وستشجع هذه السياسات نزوح الكفاءات من البلدان النامية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تقليل مواردها الشحيحة أصلاً من العمالة الماهرة وإبطاء السرعة التي تستطيع هذه البلدان بها تضيق الفجوة التكنولوجية بينها وبين الاقتصادات المتقدمة النمو.

بيئة السياسات العامة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠

ما برحت التدابير المتعلقة بالسياسات العامة للاقتصاد الكلي تقوم بدور حاسم في حفز الانتعاش من حالة الأزمات المالية الدولية الأخيرة وتعميق وتوسيع نطاق هذا الانتعاش لتشمل عدداً متزايداً من البلدان. ومع بدء دخول العديد من الاقتصادات الآن مرحلة التوسع، سيتمثل دور السياسات الاقتصادية الكلية في الحفاظ على وتيرة مناسبة لنمو الناتج، مع إبقاء معدل التضخم في حدود مأمونة. وفي الوقت نفسه، يواجه واضعو السياسات على

نطاق العالم العديد من التحديات الجديدة الناتجة عن زيادة التكامل الاقتصادي العالمي وسرعة الابتكارات التكنولوجية وإعادة التشكيل الاقتصادي.

وفي بعض الاقتصادات المتقدمة النمو، يشير تزامن وجود نمو قوي للناتج وانخفاض معدلي التضخم والبطالة إلى انفصال الروابط التي كانت سائدة تقليدياً بين تلك المتغيرات، عندما تصل الدورة الاقتصادية مرحلة النضج ويبدأ استنفاد القدرات الزائدة. ويظهر هذا الانفصال جلياً في الولايات المتحدة وأدى إلى ظهور مفهوم الاقتصاد الجديد (انظر المرفق).

وفي العديد من الاقتصادات السوقية الناشئة، أدت الأزمات المالية الدولية التي حدثت في أواخر عقد التسعينات إلى حدوث تغييرات في الأطر المؤسسية للسياسات الاقتصادية. ومن أمثلة ذلك تغير نظم سعر الصرف، وتحسن قواعد السياسات النقدية وأدائها، وإصلاح النظم المصرفية والمالية. وقد غيرت هذه التغييرات وغيرها القنوات التي تؤثر السياسات المالية من خلالها على القطاعات الاقتصادية الحقيقية.

السياسة النقدية

لقد حدثت نقلة في السياسات النقدية للمصارف المركزية في العديد من الاقتصادات المتقدمة النمو منذ منتصف عام ١٩٩٩. وقد شرعت معظم هذه المصارف المركزية، بقيادة مصرف الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة، في التراجع عن سياسات التخفيف التي نفذتها عند ذروة الأزمة الاقتصادية، وأخذت تزيد من تضيق الشروط النقدية. وبحلول نيسان/أبريل عام ٢٠٠٠، رفع مصرف الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة سعر الفائدة خمس مرات. بمجموع قدره ١٢٥ بُنطا. كما رفعت المصارف المركزية لمعظم الاقتصادات المتقدمة النمو أسعار الفائدة، من ٧٥ إلى ١٢٥ بُنطا، خلال الفترة نفسها.

ولم ترتفع معدلات التضخم الأساسي في هذه الاقتصادات سوى ارتفاع طفيف، بحيث أن معظم سياسات التضيق كانت وقائية حتى الآن. بيد أنه من المرجح حدوث مزيد من الارتفاع في أسعار الفائدة، حسبما أوردته بيانات السياسات في العديد من المصارف المركزية. وفي التنبؤ الوارد هنا، يُفترض حدوث ارتفاع آخر في أسعار الفائدة في عام ٢٠٠٠ قدره ٥٠ بُنطا في الولايات المتحدة، و ٧٥ بُنطا في منطقة اليورو، و ٥٠ إلى ٧٥ بُنطا في الاقتصادات المتقدمة النمو الأخرى باستثناء اليابان. وتعتبر اليابان حالة استثنائية بين هذه البلدان لأنها، في ضوء الانتعاش الاقتصادي المتردد الخطى في اليابان، يفترض ألا يكون هناك

أي تضيق للفترة المتبقية من عام ٢٠٠٠ لأسعار الفائدة شبه الصفرية التي حافظت عليها المصارف منذ بداية عام ١٩٩٩^(٣).

وقد تبنت عدة بلدان نامية ممارسة سياسة استهداف التضخم منذ أوائل التسعينات باعتبارها إطاراً عملياً للسياسة النقدية. ونجحت بصفة عامة الاقتصادات المتقدمة النمو التي أخذت بإطار السياسات هذا، عادة بعد الإخفاق في استهداف المعروض النقدي أو أسعار الفائدة، حيث ظل معدل التضخم بها مستقراً إلى حد ما خلال العقد الماضي^(٤). وقد تبني عدد من البلدان النامية مؤخراً جدا سياسة استهداف التضخم، رغم وجود عدد من الأسئلة بشأن فعاليته، خاصة بالنسبة للبلدان التي تمر بتغيرات هيكلية ومؤسسية، وبشأن تكاليفه وفوائده (انظر الإطار الأول - ١).

الإطار أولاً - ١ استهداف التضخم

تبني عدد من المصارف المركزية في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي "استهداف التضخم" باعتباره نظاماً للسياسة النقدية. ومؤخراً جدا اقترح أن تعتمد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تحولت من نظم سعر الصرف الثابت إلى نظم التعويم - والتي تخلت بالتالي عن سعر الصرف الثابت باعتباره محوراً للسياسات النقدية - استهداف التضخم كنظام جديد لسياستها النقدية. وقد فعلت بلدان قليلة ذلك، مما أشعل النقاش بشأن هذا الموضوع.

(٣) مع ذلك، أشار إعلان للسياسات النقدية في منتصف نيسان أبريل عام ١٩٩٩ إلى أن سياسة سعر الصرف شبه الصفري قد يتخلى عنها قبل نهاية عام ٢٠٠٠ (انظر فاينانشال تايمز، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، ص ٤). وعزز هذه الإمكانية مناقشة للسياسات النقدية قدمها مصرف اليابان (انظر فاينانشال تايمز، ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، ص ١).

(٤) بيد أن عقد التسعينات كان فترة تراجع في التضخم في معظم قطاعات الاقتصاد العالمي. ولذلك فليس من الضروري أن يكون استهداف التضخم بصورة مباشرة هو المسؤول عن نجاح السيطرة على التضخم، ولا أن الممارسات السابقة كانت ستحقق في ظل تلك الظروف.

وهناك اتفاق عام على أن انخفاض التضخم يفيد النمو ورؤوس الأموال في الأجل الطويل. والغرض من استهداف التضخم هو احتواء التوقعات التضخمية وتعزيز المساءلة فيما يتعلق بالسياسات النقدية من خلال تحديد هدف رقمي لمعدل التضخم في الأجل المتوسط. وتعتمد فعالية استهداف التضخم في تحقيق هذه الأهداف على طبيعة الاضطراب الذي حدث في الاقتصاد. وفي حالة حدوث صدمة في جانب الطلب، يعمل استهداف التضخم بوصفه عنصر استقرار تلقائي لأن الصدمة تدفع كلاً من الأسعار والناتج في الاتجاه نفسه كما سيكون الإجراء المتخذ لتحقيق استقرار التضخم مناسباً للناتج. وهذا يؤكد أهمية الاستجابة بصورة متناسقة للانحرافات المتوقعة عن هدف التضخم.

وتمثل استجابة السياسات للصدمات في جانب العرض مشكلة أكبر؛ حيث ستؤدي الصدمة السلبية في جانب العرض إلى ارتفاع الأسعار ولكن مع انخفاض الناتج. وفي ظل تلك الظروف، ستزيد السياسات الانكماشية التي تهدف إلى إبطاء معدل التضخم من حدة الأثر السلبي على الناتج. ونتيجة لذلك، ينبغي أن يكون الهدفان هما استيعاب الآثار الأولية للصدمات في جانب العرض إلى حد ما وتقليل رد الفعل على التوقعات وسلوك الأجور والأسعار. ويمكن أن يتحقق ذلك إلى حد ما بإبطاء معدل الاقتراب من الرقم المستهدف للتضخم، وبالتالي تخفيف الآثار العكسية للسياسات على الناتج. وفضلاً عن ذلك، يمكن أن يعد تصميم إطار السياسات بحيث يساعد في تخفيف تلك الآثار على الناتج. وأخيراً، يمكن أن تكون مصداقية السياسة المتخذة عاملاً مساعداً. فإذا كانت توقعات الجمهور فيما يتعلق بالتضخم على المدى الطويل مرتكزة بقوة على هدف التضخم، سينظر إلى أي انحرافات باعتبارها مؤقتة، وبذلك سيكون رد الفعل ضئيلاً.

وفي الممارسة العملية، يشمل استهداف التضخم خمسة عناصر أساسية: (أ) الإعلان العام عن هدف رقمي للتضخم والنطاق الزمني الذي يتعين أن يتحقق خلاله؛ (ب) التزام مؤسسي بتحقيق استقرار الأسعار باعتباره هدفاً أولياً للسياسة النقدية؛ (ج) الاعتماد على أنواع شتى من المعلومات، وليس على القيم التجميعية النقدية أو سعر الصرف، لاتخاذ قرار بشأن السياسات؛ (د) زيادة الاتصال بالجمهور والأسواق لعرض خطط السلطات النقدية وأهدافها وقراراتها؛ (هـ) مسؤولية المصرف المركزي عن بلوغ هدفه المتعلق بالتضخم. وفي هذا الإطار، لا بد من معالجة عدد من المسائل العملية.

فأولا، يجب اختيار مؤشر مرجعي للأسعار، سواء أكان رقما قياسيا للتضخم الأساسي مثل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك أم معيارا آخر يعكس اتجاه التضخم باستبعاد البنود المتقلبة، خصوصا تلك الخاضعة للتقلبات المفاجئة في العرض (مثل الغذاء والطاقة)^(١).

وثانيا، يتعين على السلطات أن تختار إما استهداف نقطة محددة أو مجال من القيم. ويتيح اختيار المجال فرصة لمرونة الاستجابة ويعطي انطبعا للجمهور بأن هناك شكا في التحكم. بيد أن ذلك لا يقلل بالضرورة من احتمال الوقوع خارج المجال، ويمكن أن يؤثر ذلك على المصدقية إذا كانت الأطراف الفاعلة في الاقتصاد تؤمن بأن المجال أكبر مصداقية من النقطة المحددة. ويستلزم اختيار قيمة النقطة المحددة أو القيم المتطرفة للمجال إجراء مفاضلة بين فوائد التضخم المنخفض وأخطار التضخم العكسي غير المقصود. وتسمح معظم المصارف المركزية التي تستخدم قيما مستهدفة للتضخم بانحراف في قياس التضخم يبلغ حوالي ١ في المائة وبهامش أمان، مما تنتج عنه قيمة وسيطة مستهدفة تتراوح بين ١ و ٣ في المائة ومجال يغطي حوالي نقطتين مؤويتين.

ثالثا، يشكل تحديد الأفق الزمني لبلوغ القيمة المستهدفة أمرا حاسما. فالأفق القريب يضع أكبر قدر من الثقل على هدف التضخم بينما يوحى الأفق المتوسط بالاهتمام بأهداف أخرى متعلقة بالسياسات. وتعطي سلسلة من القيم المستهدفة للتضخم تتراوح بين الأجل القريب والمتوسط انطبعا للجمهور بأن المصرف المركزي سيمارس سلطته التقديرية في مواجهة ظروف استثنائية بيد أن هناك مخططا زمنيا دقيقا للوصول إلى القيمة المستهدفة للتضخم على المدى البعيد.

رابعا، تدعو الحاجة إلى صياغة مبادئ توجيهية تتعلق بالشروط الواقية. ويمكن أن تتخذ هذه المبادئ التوجيهية شكل هدف أو مجال من الأهداف الاحتياطية يمكن استخدامها مثلا عند مواجهة تقلبات مفاجئة في العرض (مثل تدهور معدلات التبادل التجاري).

وأخيرا، في ظروف استثنائية قد يكون بالإمكان تعديل مواصفات الهدف، مثل المتغير المستهدف (ربما باستبعاد بعض البنود الإضافية)، أو سعة المجال أو القيمة الرقمية المستهدفة. ويتعين تقييم هذا الاحتمال بعناية في إطار إمكانية فقدان المصدقية؛ وستتوقف كيفية تنفيذه حينئذ ونوع السلطة المسؤولة عن مدى استقلال المصرف المركزي.

وليس إطار تحديد التضخم مناسباً للجميع وينبغي أن تراعى بعناية ظروف كل بلد على حدة. فأولا يتطلب تحديد التضخم أن يتمتع المصرف المركزي بحد أدنى من الاستقلال في تسيير السياسة النقدية، على الأقل في اختيار الأدوات التي يستخدمها. ثانيا ينبغي أن

تكون السياسة النقدية مستقلة عن السياسة الضريبية وأن تطبق الأخيرة بطريقة مسؤولة. وينبغي منع تحويل العجز الضريبي إلى نقد.

وفضلا عن ذلك ينبغي أن يكون البلد مستعدا لإخضاع جميع أهداف سياسات الاقتصاد الكلي لهدف تحقيق الاستقرار في مستوى التضخم وأن يكون قادرا على ذلك. وهذا يستلزم نظاما مرنا لأسعار الصرف لضمان عدم وجود قيمة مستهدفة لأسعار الصرف تتعارض مع القيمة المستهدفة للتضخم. إذن فمن الأهمية بمكان أن يستطيع الاقتصاد تحمل التقلبات المفاجئة في أسعار الصرف. وليس الحال كذلك بالنسبة للدول ذات الديون الخارجية الكبيرة بالعملة الأجنبية مثلا.

ويتطلب إدخال تحديد التضخم كذلك ظروفًا أولية مناسبة. وأهمها حالة التضخم لأنها تدل على استقرار الاقتصاد عموما. واكتساب المصدقية هدف هام ولذا فمن المهم بدء تحديد التضخم في وقت يمكن فيه بواقعية توقع النجاح في الدولة المعنية. وإذا كان التضخم عاليا في الأصل فإن التحكم يصبح صعبا، واحتمالات الفشل في تحقيق الهدف واردة. ويزداد احتمال النجاح إذا كان مستوى التضخم منخفضا أو متناقصا. وبدون مثل هذا النجاح سوف تتضاءل مصداقية السلطات النقدية ويكون من الصعب استرجاعها. وفي الدول التي تشهد تغيرات هيكلية رئيسية لا مندوحة من تغير الأسعار النسبية وقد يكون من الصعب بوجه خاص تعيين قيمة مستهدفة واقعية للتضخم وتحقيقها في تلك الظروف.

ويشكل تحديد التضخم إطارا للسياسات النقدية ويتطلب تحقيقه عناية فائقة. ويُحتمل ألا يكون ذلك مناسباً إلا لبعض البلدان النامية وللاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك بعد إنجاز عمل تحضيرى كبير.

وعلى عكس تقييد النقد الذي حصل في معظم الاقتصادات المتقدمة النمو، ظلت أسعار الفائدة ثابتة تقريبا في كثير من البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية خلال عام ١٩٩٩ وبداية عام ٢٠٠٠، رغم أن بعض هذه الاقتصادات خفضت أسعار فائدة وثائق التأمين فيها إلى مستوى أدنى من المستويات العالية التي اعتمدتها في المراحل الأولى من الأزمة. وهذا يوحى بالفصل بين أسعار الفائدة الإسمية في الدول المتقدمة النمو وبينها في الدول النامية. فهناك مبررات عديدة لهذا الإجراء: التباطؤ في دورة النمو في كثير من الأسواق الحرة الناشئة؛ والمستويات العالية لأسعار الفائدة سابقا في بعض هذه البلدان خاصة بالقيم الحقيقية؛ واكتساب السياسات النقدية درجة أكبر من الاستقلال، ولو أنها محدودة في البلدان الكثيرة التي اختارت أنظمة أسعار الصرف المعمومة؛ وتحسن الظروف المالية الدولية والمحلية بالنسبة لكثير من البلدان.

وفي التنبؤات لعام ٢٠٠٠، لا تتوقع أية تغيرات محسوسة في أسعار الفائدة بالنسبة لأغلبية البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية. ويتوقع أن يقرر عدد قليل من الاقتصادات الآسيوية التي تشهد انتعاشا سريعا، مثل منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (لسبب إضافي وهو التزامها بمجلس نقدي متصلب نوعا ما)، وجمهورية كوريا وسنغافورة، زيادات طفيفة في أسعار الفائدة بينما يرجح أن تخفض بعض اقتصادات أمريكا اللاتينية أسعار الفائدة العالية لتعزيز زخم انتعاشها المتصاعد. وتحد اختلالات التوازن الخارجية المتزايدة في عدد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، خاصة تلك التي حققت أكبر قدر من التقدم في التغيير الهيكلي، من قدرة صانعي السياسات على تخفيض أسعار الفائدة العالية، خشية من توتر الاقتصاد. وعلى العكس من ذلك يبدو أن اقتصادات رابطة الدول المستقلة التي يتوقع أن تخفض معدلات تضخمها تخفيضا ملحوظا ستمكن من تخفيض أسعار الفائدة الإسمية فيها.

السياسات الضريبية

نتيجة للنمو الاقتصادي المعزز منذ أواسط ١٩٩٩، حصل كثير من التحسينات الدورية في الأرصدة الضريبية في كثير من الاقتصادات المتقدمة النمو، وكذلك في عدد من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. واستمر الفائض الحكومي الكبير في الولايات المتحدة في الازدياد حيث بلغ ١٥٠ بليون دولار في عام ١٩٩٩. وفي عدد من الاقتصادات المتقدمة النمو الأخرى تقلص العجز الضريبي أو تحول من عجز إلى فائض. وعجز الميزانية الآن في كل أعضاء الاتحاد الأوروبي تقريبا يقل عن العتبة البالغة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي التي ينص عليها ميثاق الاستقرار والنمو. وبالنسبة لغالبية هذه البلدان تقل حاجة الحكومات إلى الاقتراض مما يؤدي إلى تغيرات أساسية في هيكل أسواق الأوراق المالية في بعض الحالات.

وعلى عكس ذلك أدت نكسة عام ١٩٩٨ والركود الاقتصادي الحالي والكميات الكبيرة من الإنفاق الحكومي التشجيعي خلال سنتين إلى عجز هائل في الميزانية في اليابان (يناهز ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٩). وبعد تنفيذ الميزانية التكميلية في أواخر ١٩٩٩، يتوقع أن يكون الدين الحكومي لليابان مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي أعلى مما هو عليه في أي بلد متقدم النمو - حيث يبلغ ١٣٠ في المائة.

ويتوقع التنبؤ أن تظل السياسات الضريبية مقيدة في أغلبية الاقتصادات المتقدمة النمو. وفي عدد من هذه البلدان اقترحت أو أقرت تخفيضات في الضرائب في ميزانية الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، ولكن يتوقع أن يطرأ مزيد من التحسن على الأوضاع الضريبية لأكثرية الحكومات مع توطد التوسع الاقتصادي. وفي اليابان من المتوقع أن يكون للسياسات

الضريبية أثر تشجيعي خفيف في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، باعتبار أن مجموعة التدابير التي أقرت في نهاية عام ١٩٩٩ ستنفذ في الدرجة الأولى في عام ٢٠٠٠.

وتحسنت كذلك الأوضاع الضريبية في كثير من الدول النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بدرجات متفاوتة لعدد من الأسباب. فقد أدى الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط إلى زيادات غير متوقعة في إيرادات كثير من حكومات الاقتصادات المنتجة للنفط. وبفعل الانتعاش القوي في كثير من البلدان المتأثرة بالأزمات، خاصة في آسيا، تقلص العجز الكبير في الميزانيات الذي صاحب الحوافز الضريبية التي أدخلت لمواجهة الكارثة. وفي كثير من البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية ذات المستوى العالي من الدين الحكومي أدى انخفاض أسعار الفائدة إلى انكماش الفوائد التي تدفعها الحكومات. وعلى الرغم من ذلك تبقى الأرصدة الضريبية في أغلبية البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية خاسرة، وفي عدد من الحالات يتجاوز العجز ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أن يجري تثبيت مالي لمعظم هذه الاقتصادات في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

تطورات أسعار الصرف

في غضون عام ١٩٩٩ وبداية عام ٢٠٠٠ كانت أسعار صرف معظم العملات ثابتة نسبياً. ورغم أن التنبؤ لا يفترض حدوث أية تقلبات حادة في أسواق صرف النقد الأجنبي إلا أن خطر انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة أكثر مما هو متوقع مقارنة بالعملات الأساسية الأخرى يظل قائماً، نظراً للعجز الخارجي الهائل واحتمال انخفاض كبير في أسعار الأسهم في الولايات المتحدة.

وفقد اليورو ٢٥ في المائة من قيمته مقابل دولار الولايات المتحدة في الأشهر الستة عشر التالية لظهوره في عام ١٩٩٩. وانخفاض قيمة اليورو يعود جزئياً إلى الفروق الملحوظة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وفي أسعار الفائدة بين الولايات المتحدة ومنطقة اليورو؛ كما أنه يعود إلى ارتفاع قيمة أسواق الأسهم في الولايات المتحدة مقارنة بالأماكن الأخرى، مما يعكس بدوره الفروق المتوقعة في النمو. ومع تسارع خطى التوسع الاقتصادي في منطقة اليورو، يُتوقع أن يشهد اليورو انتعاشاً خفيفاً في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

وتأثر أيضاً سعر الصرف بين الين الياباني ودولار الولايات المتحدة إلى حد ما الفروق الكبيرة بين معدلات النمو في البلدين. وارتفعت قيمة الين في البداية مقارنة بدولار الولايات المتحدة خلال عام ١٩٩٠ عندما كانت آمال الانتعاش في اليابان كبيرة. ثم تراجع في نهاية العام عندما سجل الاقتصاد الياباني فصلين من التراجع، على خلاف التوقعات

السابقة. وفي التنبؤ يُتوقع أن يحافظ الين على قيمته مقابل الدولار تمشياً مع النمو الطفيف المنتظر في اليابان والزيادة في فروق أسعار الفائدة لصالح دولار الولايات المتحدة.

وبعد التخفيضات الكبيرة والتقلبات في قيمة عملات كثير من الاقتصادات السوقية الناشئة بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩ استقر كثير من أسعار الصرف هذه بينما ارتفعت قيمة عدد قليل من العملات في آسيا وأمريكا اللاتينية وأبرزها الوون (جمهورية كوريا) الذي ارتفعت قيمته بصورة مذهلة، وظلت معظم هذه العملات عند المستوى الذي وصلت إليه أو قريباً منه عندما تم تخفيض قيمتها.

وعلى نقيض هذه التطورات استمر الروبل الروسي والتغبي الكازاخستاني والهريفنا الأوكراني وعملات عدد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أخرى في الانخفاض. وتستثنى من ذلك الدول التي اعتمدت نظاماً صارماً لسعر الصرف مثل إنشاء مجلس نقدي أو وضع قواعد شبيهة بالقواعد التي يضعها المجلس النقدي، كما هو الحال في لاتفيا. وقد تعرض عدد من هذه التدابير للضغط في أعقاب النتائج المترتبة على الأزمة الروسية، ولكن جميع البلدان تقيدت بالترتيبات التي تضعها مجالسها النقدية، حتى ولو استلزم ذلك في بعض الأحيان تكيفات محلية أكبر مما يتطلبه الأمر في ظروف أخرى.

وبينما تستمر بعض الاقتصادات السوقية الناشئة في استخدام أنظمة سعر الصرف الثابت انتقلت اقتصادات كثيرة إلى الأنظمة المعمومة أو أُجبرت على الانتقال بفعل الأزمات المالية. بيد أنه لا ينبغي أن يُنظر إلى اختيار نظام سعر الصرف كشيء منفصل عن إطار السياسات والتكيفات الهيكلية التي يحتاج إليها أي اقتصاد. وتتمتع تلك الاقتصادات، التي انتقلت إلى نظام الأسعار المعمومة، بحرية أكبر في تسيير سياساتها النقدية من تلك الاقتصادات التي لا تزال تتقيد بأسعار الصرف الثابتة مع التخلي في نفس الوقت عن القيمة المرجعية الإسمية لسياساتها النقدية. وسعياً إلى الحفاظ على مستوى تضخم منخفض وسعر صرف ثابت اعتمدت بعض الاقتصادات السوقية الناشئة ذات نظام سعر الصرف المعموم فكرة تحديد نسبة التضخم بوصفه إطاراً نقدياً لها (انظر أعلاه).

المخاطر والفرص في الوضع الراهن

إن الآفاق المستقبلية للنمو الاقتصادي على المستويين العالمي والإقليمي تبعث على الارتياح من حيث المبدأ خاصة نظراً لاحتمال استمرار عوائد الاقتصاد الجديد ونموها. ورغم ذلك يتعين أخذ عدد من التوضيحات بعين الاعتبار. فأولاً وقبل كل شيء، يتزامن الانتعاش الاقتصادي في البلدان المتضررة من الأزمة ودورة النمو المطولة في بعض الدول المتقدمة النمو مع اختلال عميق في التوازن المالي وفي الحساب الجاري لكثير من الاقتصادات. وينبغي

تخفيف هذه الاختلالات، ودفعها في الاتجاه المعاكس في بعض الدول على المدى المتوسط أو الطويل. وأكثر هذه الاختلالات خطورة هو العجز التجاري الضخم للولايات المتحدة والعجز المالي الكبير في اليابان وفي عدد من الاقتصادات السوقية الناشئة. ففي الحالة الأولى تزيد الولايات المتحدة ديونها الأجنبية بشكل مطرد، وهي أكبر الديون الأجنبية في العالم. وفي حالة اليابان يؤدي العجز المالي إلى ارتفاع مستوى الدين الحكومي المحلي، الذي هو بدوره أعلى الديون الحكومية المحلية في الدول المتقدمة النمو. وينتظر أن يقلص هذان العجزان (وكذلك اختلالات التوازن المالي في أماكن أخرى) مع استمرار التوسع الاقتصادي وانتشاره. وفي نفس الوقت تشكّل هذه الاختلالات تهديدا محتملا لأن أزمة ثقة في أي من النظامين سوف تعطل الأسواق المالية وتقلص النمو في اقتصاد الولايات المتحدة واليابان وتكون لها مجموعة من الأصداء المضرة بالاقتصاد العالمي بصفة عامة.

وقد بلغ العجز التجاري في الولايات المتحدة حوالي ٣٥٠ بليون دولار في عام ١٩٩٩ أي ما يناهز ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ولا يزال يزداد منذ ذلك الحين. أما اليابان وأوروبا الغربية فإن لديهما فوائض تجارية كبيرة. وقد نشأت هذه الاختلالات في غضون السنوات القليلة الماضية خاصة نتيجة للفروق المتزايدة في معدلات النمو بين البلدان، ويرجع السبب في ذلك بصورة أساسية إلى أداء اقتصاد الولايات المتحدة القوي. وقد أدى ذلك إلى تقوية دولار الولايات المتحدة وزيادات كبيرة في أسعار الأسهم في الولايات المتحدة وإلى تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال إلى الداخل (مولت العجز التجاري للبلاد).

ويمكن أن تؤدي صدمة إلى عكس اتجاه هذا التفاعل المفيد. ويمكن أن تنقص تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل الولايات المتحدة بفعل الانتعاش الاقتصادي في الأسواق الناشئة، أو بفعل معدلات نمو أعلى في أوروبا أو مزيد من هبوط الأسعار في أسواق الأسهم في الولايات المتحدة، مما يشكل ضغطا على سعر الصرف أو على العجز التجاري أو كليهما. وسيؤدي انخفاض قيمة الدولار، بعد فترة تأخير، إلى تصحيح العجز التجاري ولكن سيكون للتصحيح آثار تضخمية وسيكون رد الفعل هو رفع أسعار الفائدة الرسمية. وهذا سيؤدي إلى مزيد من تقلص النمو في الولايات المتحدة، الأمر الذي سيكون له أثر سلبي على بقية الاقتصاد العالمي إذا صاحبه تصحيح الميزان التجاري.

إن تباطؤ اقتصاديا في الولايات المتحدة، خاصة إذا صاحبه انخفاض في قيمة الدولار سيكون ذا أثر خطير على اليابان، حيث يواجه صانعو السياسات في الوقت الراهن مأزقا. إذ تدعو الحاجة إلى تخفيض العجز الحكومي الكبير، غير أن الانتعاش في القطاع الخاص، سواء

في الاستهلاك أو الاستثمار لا يزال ضعيفا. وقد يتعين توفير مزيد من الحوافز الضريبية لزيادة الطلب في القطاع الخاص، ولكن ذلك سيؤدي إلى مزيد من الضغط على الأسواق المالية.

ورغم أن معدلات النمو المرتفعة في الولايات المتحدة لم تؤد بعد إلى تسارع محسوس في التضخم، فإن صعوبة ثانية محتملة تتمثل في كون زيادة النمو في أواخر عام ١٩٩٩ وأوائل عام ٢٠٠٠، قد دفع الاقتصاد إلى حد يتجاوز قدرته على النمو الخالي من التضخم. وهناك دلائل تشير إلى أن سوق العمل متوتر، مما يزيد احتمال زيادة الأجور وما يتبعها من ضغوط على الأسعار. فضلا عن ذلك فإن آثار الثراء الناجم عن الزيادات الكبيرة في أسعار أسهم رأس المال في الولايات المتحدة قد أسهمت في الزيادة السريعة في الاستهلاك - التي يحتمل أن تسبب التضخم.

وكما ورد أعلاه، فإن سلطات مصرف الاحتياطي الاتحادي قد اتخذت إجراءات وقائية للتصدي لخطر التضخم المرتقب، ولكن هناك إمكانية لزيادة تقييد النقد. وإضافة إلى ذلك، تحول اهتمام صانعي السياسات في جميع الدول المتقدمة النمو الأخرى تقريبا إلى احتمال تسارع التضخم، وبالتالي فمن المحتمل أن يستمروا أيضا في ممارسة تقييد النقد. وللمرة الأولى منذ ما يزيد على عقد من الزمان، تتحرك جميع المصارف المركزية الرئيسية نحو تقييد السياسة النقدية. وقد تبين أن التخفيضات المنسقة لأسعار الفائدة في عام ١٩٩٨ كانت في حينها فعالة في تفادي تدهور الاقتصاد العالمي، ولكن الآثار العالمية المترتبة على تحرك الاقتصاد في الاتجاه المعاكس لم يسبق أن اختُبرت في البيئة السائدة في الاقتصاد الكلي، حيث يلعب إلى حد كبير عدد من العوامل الخفية، مثل ثقة المستثمرين، دورا حاسما للغاية. وتزداد الصعوبات الدائمة، التي تحول دون معرفة اللحظة التي يتعين فيها اتخاذ إجراء سياسي، نتيجة لظهور الاقتصاد الجديد، الذي يُضعف الثقة في صواب بعض المعايير المستخدمة سابقا. ومن المحتمل أن تتخذ السلطات، بصفة عامة، موقفا مغاليا في التقييد، مما ستترتب عليه نتائج سلبية على الاقتصاد العالمي.

ولا يزال ارتفاع أسعار الأسهم في الولايات المتحدة يشكل مصدرا آخر من مصادر الضعف. وتشهد أسواق الأسهم في الولايات المتحدة تقلبا كبيرا منذ حدوث الزيادات التي سُجلت في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٠. وقد لا يعكس انعدام الاستقرار هذا سوى التغيرات العميقة التي حدثت خلال السنوات القليلة الماضية في هيكل أسواق الأسهم، لكنه قد يكون أيضا علامة على أن الأسعار ستواصل انخفاضها. وإذا ما حدث تصحيح آخر في أسعار الأسهم، فإنه سيكون من شأن آثار الثراء على الاستهلاك، وانخفاض الاستثمار، وانتشار

العدوى على الصعيد الدولي، وغير ذلك من الآثار المحتملة ألا تزيد من انخفاض معدل النمو لاقتصاد الولايات المتحدة فحسب بل ومن انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي ككل^(٥).

ويحتمل أيضا حدوث صدمة من جهة العرض. فأسعار النفط ظلت متقلبة وارتفعت مرة أخرى منذ انخفاضها في أول الأمر عقب اتفاق منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) على زيادة حصص الإنتاج (انظر الفصل الثاني). وإذا عادت الأسعار التي لوحظت في أوائل عام ٢٠٠٠ التي فاقت ٣٠ دولارا للبرميل الواحد وظلت على حالها، فإنها قد تشكل مخاطر عديدة للنمو الاقتصادي في جميع أرجاء العالم. ومن المحتمل أن يؤدي تسارع معدلات التضخم في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو بسبب أسعار النفط إلى حدوث زيادات أخرى في أسعار الفائدة، مما سينتج عنه تباطؤ النمو في هذه البلدان، وسيكون لهذا الأمر نتائج سلبية على باقي بلدان العالم، على غرار ما حدث أثناء تباطؤ الاقتصاد العالمي في بداية الثمانينات.

ويتمثل مصدر آخر للقلق في أن الانتعاش الاقتصادي المتين الذي حدث في العديد من الاقتصادات التي طالتها الأزمة قد صرف إلى حد ما الاهتمام عن المشاكل الهيكلية التي أشير إليها، في ذروة تلك الأزمات، على أنها هي الأسباب الأساسية. وفي الآونة الأخيرة تضاعف اهتمام واضعي السياسات العامة بحل تلك المشاكل الهيكلية والمشاكل التي نجمت عن الأزمات. وبفضل انتعاش هذه الاقتصادات، خفت حدة بعض المشاكل التي تسببت فيها الأزمات - معدلات بطالة مرتفعة، ومعدلات عجز كبيرة في الميزانية، ومشاكل الديون في القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن هذه المكاسب الدورية لا تشكل بديلا عن إعادة هيكلة القطاعات المالية وقطاع الشركات مثلا، وهي قطاعات لا تزال هشة في العديد من تلك الاقتصادات.

وفي الأخير، لا يزال الاقتصاد العالمي يواجه تهديدا شاملا يتمثل في عدم اكتمال إصلاح الهيكل المالي العالمي. وقد أحرز تقدم كبير في تعزيز الشفافية وترسيخ الأنشطة التنظيمية وتحسين الضوابط المالية الداخلية داخل المؤسسات. بيد أن التقدم المحرز نحو تمكين القطاعين العام والخاص على الصعيد الدولي من مواجهة الأزمة المالية المقبلة عند حدوثها كان أقل من ذلك. ولا ينبغي السماح للنظرة المتفائلة الحالية أن تضعف الجهود المبذولة من أجل رفع هذا السيف المصلت على الرقاب.

(٥) نوقش أثر التصحيح في أسواق الأسهم في الولايات المتحدة وغيرها من الأسواق المتقدمة الكبيرة في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٩ (الإطار الأول - ٢).

ومن جهة أخرى، من الممكن حدوث تحسن من حيث التوقعات. فإذا انتشرت جملة المنافع المستمدة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال انتشاراً أوسع نطاقاً فيما بين الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو والناشئة، فمن شأن الفوائد التي سُجلت في اقتصاد الولايات المتحدة مؤخراً أن تتراكم وتساعد على الحفاظ على خطى أسرع للتوسع الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط. ولتسريع النمو والحد من الفقر والبطالة، لا بد من زيادة الاستثمار، المحلي منه والخارجي على حد سواء، فتحسُن البيئة الاقتصادية، لا سيما إذا هي تعززت عن طريق إصلاحات اقتصادية متواصلة، لا بد أن ييسر القيام باستثمارات أكبر، بينما تتيح ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال فرص الإنتاجية الاستثمارية التي لا بد أن ترفع من النمو الاقتصادي الشامل والرفاهية الشخصية في البلدان النامية على حد سواء.

وينبغي للحكومات الوطنية والمجتمع الدولي أن يركزا على مقدرة "الاقتصاد الجديد" على رفع مستويات الإنتاجية في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. فقد انطوت الحلقة القوية مكتملة في الولايات المتحدة على عملية تكيف في اتجاه النمو، من "الاقتصاد القديم" إلى "الاقتصاد الجديد"، استفاد السكان عموماً منها، وإن لم يكن ذلك بالتساوي. ولا ينبغي أن يكون تقليد هذه الحلقة القوية المكتملة في مكان آخر. ولهذا الغرض، فإن اعتماد سياسات داخلية سليمة مواتية للنمو تشجع القطاع الخاص على اغتنام الفرص التي تمنحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر لا غنى عنه.

غير أن التجربة التاريخية تبين أن قوى السوق في حد ذاتها ليست مهيأة لأن توزع الفوائد التي تُجنى من الاندماج الاقتصادي العالمي والمبتكرات التكنولوجية توزيعاً متكافئاً على جميع الدول أو فيما بين مختلف الفئات داخل البلدان. وقد أتاحت العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبلدان عديدة فرصاً أكبر لزيادة المداخيل وتحسين مستويات العيش، لكنها أيضاً من بين العوامل التي أدت إلى تزايد انعدام المساواة داخل البلدان أو على الصعيد الدولي، مع زيادة تهميش مجموعة أفقر البلدان. وهناك بلدان عديدة لم تستفد بعد من ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تجد اللحاق بالركب صعباً عليها إذا كان عليها أن تعتمد على مواردها الخاصة فقط. وبلاستناد مرة أخرى إلى تجربة الولايات المتحدة، كانت إحدى نتائج نموها الأسرع زيادة المداخيل العامة التي أتاحت الفرصة للحكومة لتلبية احتياجات الناس المهمشين. وعلى نحو مماثل، ويتعين على الصعيد العالمي، اتباع سياسات داخلية سليمة مشفوعة بإجراءات تتخذ على الصعيد العالمي، لا سيما زيادة عمليات نقل التكنولوجيا والموارد من الاقتصادات المتقدمة إلى البلدان النامية

والاقتصادات الفقيرة التي تمر بمرحلة انتقالية الأكثر فقراً، إذا أُريد تجنب الفجوة التي يحتمل أن تفضي إليها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الجديد^(٦).

(٦) للاطلاع على برنامج مفصل للإجراءات التي يُقترح أن تجري على الصعيدين الوطني والدولي وأن تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، انظر تقرير الأمين العام (E/2000/52) عن التنمية والتعاون في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في إطار اقتصاد عالمي قائم على المعرفة. وترد اقتراحات أخرى في "فقراء بين الأغنياء: الحاجة إلى التغيير" (تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورها الثانية) (هذه الوثيقة موجودة على الموقع www.un.org.esa). يصدر تقرير اللجنة هذا بوصفه وثيقة من "الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠، الملحق رقم ١٣" (E/2000/33).

ظهور "الاقتصاد الجديد"

بعد الانتعاش من الكساد الذي شهدته أوائل التسعينات، كان الرأي السائد أن اقتصاد الولايات المتحدة يعود إلى معدل نموه التقليدي الذي يتراوح متوسطه بين ٢ و ٢,٥ في المائة على المدين المتوسط والطويل. وكان يعتقد أن نمواً يتجاوز هذا المعدل من شأنه أن يؤدي إلى حدوث تضخم، يكون من بين أسبابه وجود قيود على القدرات وضغوط على الأجور، ولا يمكن أن يستمر.

وخلافاً لهذه التوقعات، وفي النصف الثاني من التسعينات شهد اقتصاد الولايات المتحدة توسعاً مطرداً أسرع من معدل النمو غير التضخمي الذي افترض بلوغه فيما قبل (انظر الجدول ألف - ٢) ومع ذلك تباطأت سرعة التضخم (انظر الجدول ألف - ٨)، وكان من أدنى المعدلات انخفاضاً خلال السنوات الثلاثين الماضية. وعلاوة على ذلك، انخفض معدل البطالة بصورة مطردة إلى ما يقارب ٤ في المائة (انظر الجدول ألف - ٧).

وأثناء هذه الفترة، دأبت التوقعات على التقليل من قيمة معدل النمو في الولايات المتحدة (انظر المرفق، الشكل أولاً - ١) مشيرة إلى أن تغييرات حدثت في أداء الاقتصاد لم تستوعب بصورة كاملة^(١). وقد أشير إلى هذه الآليات الجديدة على أنها "الاقتصاد الجديد".

(أ) بالرغم من أن "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم" اعتادت على عدم إدراج التوقعات الخاصة بالسنة المقبلة، فإن توقعات فريق مشروع LINK قللت أيضاً باستمرار من شأن نمو اقتصاد الولايات المتحدة في هذه الفترة. ومع ذلك، وبالرجوع إلى النصف الثاني من التسعينات، أشارت "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤" (منشور للأمم المتحدة؛ رقم المبيع A.94.II.C.1 والتصويب) (الفصل الأول، الموضوع المعنون "مستقبل الاقتصاد في العالم: النصف الثاني من التسعينات") إلى أن التغييرات في المشهد الاقتصادي العالمي دلت على تجمع للقوى التي نادراً ما كانت حاضرة منذ أوائل السبعينات؛ وأن السياسات الاقتصادية في الاقتصادات السوقية المتقدمة كانت ذات توازن أكبر؛ وأن تثبيت الميزانية لا الإهمال البسيط للعجز المالي كان هو النهج المفضل؛ وأن الإصلاح المالي قد بلغ مداه، وأن الصحة المالية للأعمال التجارية والأسر المعيشية قد استعيدت إلى حد كبير؛ وأن تراكم التغييرات التكنولوجية وثقة الأعمال التجارية التي ما زالت في تحسن، هي دليل على زيادات أخرى في تشكيل الرأسمال الثابت الإجمالي، مما يقلل من احتمال أن تؤدي أزمات العرض عما قريب إلى تباطؤ هذا الانتعاش. وقد افترضت "الدراسة، ١٩٩٤" أن النمو سيكون مماثلاً لحالة النمو التي شهدتها الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٩ عندما نما اقتصاد الولايات المتحدة بمعدل قارب نسبة ٤ في المائة.

طبيعة الاقتصاد الجديد

الاقتصاد الجديد هو اندماج ثلاثة ظواهر مترامنة في الأساس: التقدم التكنولوجي السريع في صناعات الحاسوب والاتصالات، وتدويل اقتصاد الولايات المتحدة، والتغيرات في البيئة المالية. وقد شجعت هذه البيئة الاقتصادية الجديدة الأشخاص الفاعلين في الاقتصاد على الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة ومكنتهم من ذلك، مما تسبب في سرعة انتشار هذه التكنولوجيات. وأدى ذلك إلى إحداث تغيرات جذرية في التفاعلات المتبادلة فيما بين الاستثمار والنمو والعمالة والتضخم. ومنذ عام ١٩٩٣، فاقت سرعة ازدياد الاستثمار المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الولايات المتحدة نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما تسارعت زيادة الاستثمار التجاري في تكنولوجيا المعلومات بوتيرة أكبر.

وكان للاستثمار في تكنولوجيات الحاسوب والاتصالات الجديدة أثره على العمليات الداخلية والمعاملات الخارجية في المؤسسات الصغيرة والكبيرة. ويتواصل طرح التكنولوجيات الجديدة بأسعار متناقصة، مع استمرار تراجع أسعار الحواسيب وتكنولوجيات الاتصالات. وتتيح الإنترنت فرصة الوصول بصورة فورية إلى مجالات واسعة ومتنوعة من المعلومات والمعارف، مما يمكن رجال الأعمال والأسر والعاملين من اتخاذ قراراتهم بصورة أفضل. وخفضت المعلومات المتاحة عن الأسعار ومصادر الإمداد، الحاجة لتدخل الوسطاء، ووسعت فرص الاختيار أمام المشتريين. كما انخفضت تكاليف حصر الموجودات والإدارة^(ب). وتم تسريح الموظفين على جميع المستويات مما حرر أعدادا كبيرة من العاملين للاشتغال بأنشطة جديدة.

وشكلت عملية تدويل اقتصاد الولايات المتحدة، فضلا عن اقتصادات معظم البلدان، نتيجة لتحسن الاتصالات وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة وتكامل الأنظمة المالية العالمية، حافزا لقيام نطاق واسع من الأنشطة الاقتصادية التي غيرت خارطة التقسيم الدولي للعمل في صناعات عديدة. ولدى كثير من الشركات، تتزايد التعاقدات الخارجية من الباطن في الخارج على حساب العمليات التي كانت تتم تقليديا في موقع العمل. وكشف التدويل المنافسة مما خفض إمكانية التعرض لضغوط ازدياد الأسعار والتضخم. ولم يعد تيسر حصول مستحدثي الأعمال على المعلومات بشأن أسواق المدخلات والمنتجات مقتصرًا على

(ب) بنهاية التسعينات كانت نسبة الموجودات إلى المبيعات في الأعمال غير الزراعية قد انخفضت كثيرا عن متوسط ما كانت عليه في الثمانينات والعقود السابقة (انظر التقرير الاقتصادي للرئيس، شباط/فبراير ٢٠٠٠، صفحة ١١٥).

بلداهم فقط، بل تعداها ليشمل شركات في الخارج أيضا. وازدادت نتيجة لذلك المرونة وانحسرت الضغوط المرتبطة بالأجور وعناصر التكلفة الأخرى.

وكانت التغيرات التي طرأت على النظام المالي المحلي حاسمة في تمكين الشركات ومستحدثي الأعمال على المستويين المحلي والأجنبي من حشد رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار في الولايات المتحدة. وأدى الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع المالي إلى تخفيض تكاليف عمليات الوساطة المالية وسرعة تنفيذها. ونوعت المصارف التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية عملياتها وطرحت مجموعة واسعة من الصكوك المالية الجديدة. ولعب شيوع الأوراق المالية وزيادة قابلية تسويق الكثير من الموجودات المالية دورا أساسيا في هذه العملية. ويسرت هذه التغيرات تحويل الأموال المحلية والخارجية إلى أنشطة الاقتصاد الجديد، كما خفضت تكاليف هذا التحويل^(ج). وتمثل النتيجة، من وجهة نظر المقترضين، في تقليل اعتمادهم على التمويل بالقروض وزيادة إمكانية استخدام أسهم الشركات. ويمكن ذلك حتى الشركات الفتية الرائدة، على وجه الخصوص، من حشد رؤوس الأموال للاستثمارات الجديدة بتكاليف زهيدة، ومن تنفيذ طرح الابتدائي للأسهم للاكتتاب العام^(د). يضاف إلى ذلك أن التوقعات المستقبلية المباشرة اجتذبت كميات ضخمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الولايات المتحدة. ونتيجة لهذا المد العام في الاستثمار، أصبح معدل نمو الإنتاجية في النصف الثاني من عقد التسعينات يقدر الآن بأكثر من ضعف متوسطه للسنوات العشرين الماضية.

نمو الإنتاجية باعتباره هو المفتاح

يعتمد إثبات نجاح الاقتصاد الجديد بدرجة كبيرة على ما يتحقق من نمو في الإنتاجية. وقد كانت هذه المسألة مثيرة للجدل، وأحد أسباب ذلك يتمثل في الصعوبة المتأصلة في قياس الإنتاجية.

(ج) ازداد رأس مال الاستثمارات الجديدة إلى أكثر من عشرة أضعاف في الفترة بين ١٩٩١ و ١٩٩٩، بينما ارتفع عدد الشركات التي تتلقى هذه الأموال إلى أكثر من ثلاثة أمثاله (Wall Street Journal، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠، صفحة جيم - ١٨). وأصبحت قيمة الأسهم المطروحة لعشرات المؤسسات العاملة في حقل المعلوماتية، والتي لم تكن موجودة منذ عشر سنوات أو التي كانت قيمة أسهمها تقل عن ١٠ ملايين دولار، تزيد الآن على ٢٠ بليون دولار، وفي بعض الحالات على ٥٠ بليون دولار.

(د) للحصول على وصف لصناعة رؤوس أموال الاستثمارات الجديدة في الولايات المتحدة، انظر "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٩" (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.99.II.C.1)، الفصل الثامن، العنوان "نموذج الولايات المتحدة الأمريكية".

وعلى امتداد عقدين قبل عام ١٩٩٥، وبالمقارنة مع عقدي الخمسينات والستينات، كان ظهور ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متزامنا مع تباطؤ نمو الإنتاجية على مستوى اقتصاد الولايات المتحدة. وفسرت هذه المفارقة على ثلاثة أوجه^(هـ). أولا، أخطاء القياس مثل الفشل في إدخال المعلومات المتعلقة بتحسين نوعية الإنتاج، مما قد يكون سببا فيما كان يحدث من تقدير لنمو الإنتاجية بأقل مما هو عليه. ثانيا، صغر قطاع الحاسوب بالقياس إلى الاقتصاد ككل في بادئ الأمر، مما أدى إلى تقزيم المكاسب الإنتاجية التي حققها مقارنة بالأنشطة الأخرى في ظل نمو إنتاجيتها بطيئا. ثالثا، يتطلب تدريب العاملين وإعادة هيكلة الشركات وقتا طويلا، وكذلك بناء الكتلة الحرجة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الاقتصاد بأكمله، لكي يتحقق تأثيرها المفيد بشكل كامل.

وقد أدت آخر مراجعة أجريت على الإحصاءات الرسمية للولايات المتحدة، وصححت فيها بعض أخطاء القياس، إلى حدوث تغيرات تصاعدية في البيانات السابقة الخاصة بإنتاجية العمل (انظر المرفق، الشكل أولا - ٢). وأهم من ذلك أن البيانات توضح تسارع نمو الإنتاجية منذ منتصف التسعينات بنسبة ٢,٥ في المائة تقريبا، وهو ضعف المعدل الذي لوحظ خلال فترة العقدين السابقين لذلك. وأوضحت بعض الدراسات أن إنتاجية جميع العوامل (زيادة النمو التي لا يمكن تفسيرها بتغير عوامل المدخلات) قد ازدادت منذ عام ١٩٩٥ لتصل إلى نسبة ١,٢ في المائة في العام، أي ثلاثة أمثال متوسط نسبتها للعقدين السابقين لذلك وقدرها ٠,٤ في المائة^(و). يضاف إلى ذلك، أنه يقال إن الإحصاءات الرسمية تبرز نمو الإنتاجية بأقل من حقيقته دوما، في الكثير من صناعات الخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة، لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(هـ) انظر "الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٦" (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.II.C.1 و Corr.1)، الفصل الرابع، الجزء المعنون "قياس الاستثمار والإنتاجية: الولايات المتحدة الأمريكية و'مفارقة سولو'".

(و) برغم تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أنها القوة الدافعة الرئيسية خلف الارتفاع الذي حدث مؤخرا في معدل نمو الإنتاجية، إلا أن تعميق رأس المال، أي زيادة حاصل قسمته على عدد العاملين، وتحسين نوعية العمل عبر التثقيف والتدريب أثناء العمل، ساهما أيضا في ذلك.

أسواق الأوراق المالية والاقتصاد الجديد: حلقة نافعة أم فقاعة هواء؟

تركزت المداولات بشأن الاقتصاد الجديد على سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة. وخلال الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩، سجلت أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة، قياساً بأداء "ستاندرد آند بور ٥٠٠" مؤشر الأداء (S&P 500) بعد خفضها بحساب مؤشر الأسعار الاستهلاكية، متوسط مردود سنوي حقيقي بنسبة ٢٤ في المائة، أي ضعف متوسط القرن الماضي. بيد أن عائدات المتاجرة في أسهم شركات التكنولوجيا، كما قيست حسب مؤشر سوق الرابطة الوطنية لعملاء الأوراق المالية والنظام الآلي للعروض ("نازدك" (NASDAQ)) المختلط، كانت ثلاثة أمثال معدل العائدات المتحصل عليها في أسواق الأسهم الأوسع نطاقاً في فترة ١٩٩٨-١٩٩٩؛ بينما كانت عائدات الأسهم في صناعات الإنترنت أكثر من أربعة أمثال

متوسط عائدات "نازدك". وبرغم أن أسعار العديد من أسهم شركات التكنولوجيا قد انخفضت بشكل كبير بعد آذار/مارس ٢٠٠٠، إلا أن كل هذه المؤشرات ظلت مرتفعة بنهاية نيسان/أبريل.

وقد كان هناك تداخل وثيق بين أسواق الأوراق المالية المزدهرة وتسارع مخترعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأداء القوي للاقتصاد الفعلي، مما أدى إلى نشوء حلقة نافعة. وقد تمكن العديد من شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جمع رؤوس أموال ضخمة لأجل المزيد من التوسع بسبب دينامية أسواق الأوراق المالية، في الوقت الذي رفع فيه الازدياد في قيمة الأسهم من معدل النمو الاقتصادي عن طريق تأثير الشروة على الطلب الاستهلاكي. إذ لا تشعر أسر كثيرة بالقلق وهي تنفق معظم دخلها الحالي، معتمدة على ارتفاع قيمة ممتلكاتها (أسهم وعقارات) لزيادة مدخراتها. وبجانب الظروف الاقتصادية السليمة، كان ارتفاع أسواق الأسهم مدفوعاً أيضاً بارتفاع توقعات الحصول على أرباح مستقبلية في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتدل مؤشرات التقييم التقليدية على أن ارتفاع أسعار الأسهم يمثل "فقاعة هواء" مضطرة النمو في سوق الأوراق المالية، إلا أن نموذج الاقتصاد الجديد يشير إلى تفسيرات بديلة. ويتمثل أحد هذه التفسيرات في حدوث انخفاض في القيمة الإضافية للأسهم، أي هامش زيادة المعدل الضمني لمردود الأسهم على معدل مردود الأوراق المالية الحالية من المخاطرة، كالسندات الحكومية على سبيل المثال، عبر فترة زمنية مقارنة. ويكمن أحد أسباب ذلك في البيئة السياسية والاقتصادية المتغيرة، التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، وفي الحلقة النافعة للنمو الاقتصادي عبر فترة زمنية طويلة. ويتمثل سبب ثان من أسباب وجود القيمة الإضافية ذات المخاطرة المنخفضة، في أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد خفضت الجوانب غير المؤكدة في الكثير من عمليات صنع القرار في مختلف جوانب الاقتصاد عبر توفير معلومات أكثر شمولاً ودقة في التوقيت بتكلفة أقل، وخفضت بذلك المخاطر المالية التي يواجهها مستحدثو الأعمال وغيرهم. وقلل ذلك بدوره من القيمة الإضافية ذات المخاطرة المرتفعة، وهي القيمة التي يتطلبها المستثمرون لكي يقبلوا على شراء الأسهم بدلا عن امتلاك الصكوك المالية الحالية من المخاطرة.

ويتمثل تفسير آخر لارتفاع أسعار الأسهم في أنه يعكس قيمة رأس المال غير المحسوس الناشئ عن ثورة المعلومات والاتصالات. ففي ظل تزايد استناد الاقتصاد إلى المعرفة، يجب أن يضاف رأس المال غير المحسوس هذا (ويشمل الممتلكات الفكرية والقدرات الإدارية والاستثمار في رأس المال البشري) إلى قيمة الموجودات من رأس المال المحسوس.

ووفقا لهذه المقولة تصبح المؤشرات التقليدية لتقييم الأسهم، من قبيل نسبة السعر إلى القيمة الدفترية، أقل صلاحية لكثير من شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسبب ارتفاع نسبة رأس مال المعرفة إلى رأس المال المحسوس.

ولا يمكن الجزم بما إذا كانت القفزة في قيمة الأسهم تعكس تحسنا في المعطيات الأساسية الاقتصادية أم "فقاعة هواء"، إلا إذا انفجرت هذه الفقاعة. يضاف إلى ذلك، أن الفقاعات يمكن أن تتعايش، ولفترات زمنية طويلة، مع الظروف الاقتصادية السليمة التي تقف خلفها. ومن شأن انخفاض أسعار الأسهم انخفاضاً كبيراً أن يؤدي إلى نتائج سلبية على الأجل القصير بالنسبة للاقتصاد العالمي (انظر أعلاه)، غير أنها تخفي وراءها فوائد طويلة الأجل تتمثل في التغيرات الهيكلية المصاحبة للاقتصاد الجديد، وهي فوائد يتوقع استمرارها.

هل يمثل ذلك فرصة نمو للبلدان الأخرى؟

تشكل التغيرات الهيكلية الأساسية التي حدثت في السنوات الأخيرة، فيما يبدو، دعامة للاقتصاد الجديد في الولايات المتحدة على المدى المتوسط. إذ يتواصل انتشار العمليات التي تستند إلى الحاسوب، واستخدام الإنترنت في أغراض الأعمال، والبيوتات التجارية المتصلة بالإنترنت. وتتمتع الشركات بصفة عامة بأوضاع مالية سليمة، بينما تيسر مستويات أرباحها الاستمرار في الاستثمار مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الإنتاجية على المدى المتوسط، يبدو أنها ستستمر في المستوى الذي كانت عليه عبر السنوات الثمانية الماضية. وعليه فإن اقتصاد الولايات المتحدة بصفة عامة يبدو قادراً على مواصلة النمو غير التضخمي في حدود نسبة ٣ إلى ٣,٥ في المائة سنوياً على المدى المتوسط. ويمثل ذلك زيادة قدرها واحد في المائة، أي ما يعادل ١٠٠ بليون دولار سنوياً، على ما كان يعتبره الكثيرون قابلاً للتحقيق حتى الآونة الأخيرة.

ومع تزايد الاعتماد المتبادل في الاقتصاد الدولي، تصبح القوى الدافعة الرئيسية التي تقف وراء الأداء الاقتصادي القوي للولايات المتحدة مناسبة لباقي العالم، مع إدخال ما يتطلبه مقتضى الحال من تعديلات عليها. وسيحقق الاقتصاد العالمي مكاسب كبيرة إذ أصبحت المكاسب الإنتاجية للولايات المتحدة من سمات البلدان الأخرى أيضاً. وهناك دلائل متزايدة على أن أسس هذا المسار أصبحت ترسخ في عدد متنام من البلدان المتقدمة النمو خارج الولايات المتحدة. ويتوقع أيضاً نشوء أسس قوية لاستيعاب ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد متزايد من الاقتصادات النامية، وعلى رأسها تلك التي تأتي في المقدمة بالنسبة لإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتصديرها. ويشكل توسع تكامل الاقتصاد العالمي قوة دافعة لمثل هذه المحاكاة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية الأكثر تقدماً.

وقد يكون في ذلك بشير لقدوم حقبة جديدة في الاقتصاد العالمي تتيح الفرص لاستمرار النمو القوي في معظم جوانب الاقتصاد العالمي لمستقبل طويل.

وقد بدأت في الظهور العلامات التي تدل على سرعة انتشار ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الاقتصادات الأخرى. إذ عكفت الاقتصادات المتقدمة النمو غير الولايات المتحدة، على زيادة إنفاقها الاستثماري في أجهزة وبرامجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، برغم تخلف هذه الاستثمارات، من حيث القوة والعمق، بدرجة كبيرة عن ركب الولايات المتحدة (انظر: المرفق، الشكل أولاً - ٣).

وبلغ بالفعل بعض اقتصادات أوروبا الغربية ذروة التقدم في قطاعات محددة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل تكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية) كما أن بعض البلدان النامية يشهد منذ فترة ازدهارها في مجال هذه التكنولوجيا في قطاعات محددة. فعلى سبيل المثال، شهدت صناعة برامجيات الحاسوب في الهند نموا سنويا بنسبة تراوحت بين ٥٠ و ٦٠ في المائة، أما في الصين فقد زاد عدد الحواسيب الشخصية التي تكتنيها الأسر المعيشية وعدد مستعملي الإنترنت بنسبة الضعفين في عام ١٩٩٨ وفي عام ١٩٩٩. كما يتزايد عدد البلدان التي تنشئ مناطق خاصة للتكنولوجيا الرفيعة. وتحولت بضعة اقتصادات في آسيا بالفعل إلى أكبر مراكز لتصنيع بعض أنواع المعدات الحاسوبية الخاصة بهذه التكنولوجيا. وفي حين أن هذه المراكز أنشئت أصلا لخدمة أسواق الصادرات، إلا أن قدراتها باتت تُستغل بشكل متزايد تعزيزا لإنتاج هذه التكنولوجيا بغية نشر استخدامها في قطاعات أخرى في الاقتصادات المحلية لهذه البلدان.

ويستدل من خبرة الولايات المتحدة على السبب في أن الإنفاق على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لم يؤثر بعد، فيما يبدو، على الإنتاجية في أماكن أخرى. فأولا، لا تزال استثمارات الاقتصادات الأخرى في هذه التكنولوجيا صغيرة نسبيا رغم نموها السريع. فنصيب الفرد مثلا في الإنفاق على الحواسيب في كبرى بلدان الاتحاد الأوروبي أدنى بكثير من مثيله في الولايات المتحدة. وتبين خبرة الولايات المتحدة أنه يتعين أن تبلغ نسبة هذه التكنولوجيا من أسهم رأس المال كتلة حرجة قبل أن تبدأ في مد الإنتاجية بالزخم الكافي. ويُعزى هذا الأمر بجزء منه إلى أن الفوائد الناجمة عن هذه التكنولوجيا هي رهن بحجم الشبكة التي يمكن الوصول إليها بفضل هذا الاستثمار، وهذه ظاهرة معروفة جيدا كظاهرة انتشار الخطوط الهاتفية والسكك الحديدية مثلا.

وثمة بلدان أخرى تتخلف أيضا عن الركب في مجال البرمجيات وخدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ولا يمكنها مجاراة الولايات المتحدة في الابتكارات التكنولوجية التي تتأتى من إنفاقها الضخم على البحث والتطوير. ويتعين أيضا على هذه البلدان أن تتحرر من بعض القيود المؤسسية التي تكبلها كقلة الأسواق المالية ذات السيولة والعمق، وتختلف شبكات رؤوس أموال المجازفة، وقلة مرونة هياكل الشركات، وطغيان التنظيم الحكومي في مجالات محددة (كالاتصالات السلكية واللاسلكية). وقد أثبتت الولايات المتحدة أن لديها سوق عمل على قدر أكبر من المرونة والفعالية أسهمت في اعتماد التكنولوجيات الجديدة بشكل سلس. ورغم هذه القيود، فلا بد من أن يؤدي تزايد الترابط الاقتصادي الدولي إلى انتشار القوى التي دفعت نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة. غير أنه في ظل عدم قيام الحكومات باتخاذ إجراءات متضافرة، سيستغرق وصول هذه المكاسب إلى البلدان الأخرى وقتا، وستكون على الأرجح مكاسب أقل وزنا بالنظر إلى الفجوات التكنولوجية التي لا تزال قائمة.